



مملكة الأردنّ الهاشمية

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة الثانية والعشرون

المعقودة يوم الاثنين ٢١ ذي الحجة ١٣٩٨ هـ. الموافق ١٩٧٨/١١/٢٠ م

(الجلد ١)

(العدد ٢٢)

تداول الأعمال

صفحة

٣

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٣

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .

٣

أ - طلب معلنه مقدم من معالي العضو عبدالله الرماوي .

٤

ب - طلب معلنه مقدم من معالي العضو مروان الحمود

٤

ج - طلب معلنه مقدم من معالي العضو عبد الحميد حجازي

٤

د - طلب معلنه مقدم من معالي العضو عبد الرؤوف الروابده .

موافقة

الصفحة	
٤	هـ - طلب معلره مقدم من معالي العضو راضي العبدالله
٥	و - طلب معلره مقدم من معالي العضو محمد العبيدات
٤	ز - طلب معلره مقدم من سعادة العضو سالم بن نجاد
٥	ح - طلب معلره مقدم من سعادة العضو أمين شقير
(٥)	٣ - تلاوة الأوراق الواردة .
٦	أ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الأفخم رقم ب / ١١٣٠٤/٧ المؤرخ في ١٩٧٨/٩/٢٧ المتضمن احالة مشروع قانون معدل لقانون البنك المركزي الأردني لسنة ١٩٧٨ الى المجلس من أجل إحالته الى اللجنة المختصة
٧	ب - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الأفخم رقم ب / ١٢٣٣٠/٦ المؤرخ في ١٩٧٨/١٠/٢٢ المتضمن احالة مشروع قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٧٨ الى المجلس من أجل إحالته الى اللجنة المختصة
٧	ج - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الأفخم رقم م / ١٢٣٣٥/١٢٩ المؤرخ في ١٩٧٨/١٠/٢٤ المتضمن احالة مشروع قانون معدل لقانون مجمع اللغة العربية الأردني لسنة ١٩٧٨ الى المجلس من أجل إحالته الى اللجنة المختصة
٧	د - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الأفخم رقم ص / ١٢٦٤٧/١٩ المؤرخ في ١٩٨٠/١٠/٣٠ المتضمن احالة مشروع قانون صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي الأردني لسنة ١٩٧٨ الى المجلس من أجل إحالته الى اللجنة المختصة
١٣	هـ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الأفخم رقم ١٢٨٨٨/١٢ المؤرخ في ١٩٧٨/١١/٥ المتضمن احالة مشروع قانون هيئة الاتصالات الخاصة لسنة ١٩٧٨ الى المجلس من أجل إحالته الى اللجنة المختصة
١٣	٤ - مقررات اللجنة المالية :
١٣	أ - قرار رقم (٣) المؤرخ في ١٩٧٨/١٠/٢٨ بشأن مشروع قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٧٨
٢٩	ب - قرار رقم (٤) المؤرخ في ١٩٧٨/١١/١ بشأن مشروع قانون رخص المهن لسنة ١٩٧٨
٥٨	٥ - تعيين دكتور محمد وموضوع الجلسة القادمة : (٥) كلمة عضو المجلس سعادة الشيفك سليمان الراشدة يطلب القاء بيان حول مؤثر بغداد :

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علناً وبنياب عن قانوني في الساعة ١١ صباحاً من يوم الاثنين الواقع في ١٩٧٨/١١/٢٠ برئاسة دولة السيد احمد اللوزي



رئيس المجلس الوطني الاستشاري وبحضور أمين عام المجلس السيد عدنان يعون وتغيب عن الاعضاء سطر السادة عبدالله الرماوي ، مروان الحويدي ، عبد المجيد حجازي ، عبد الرؤوف الروابدة ، راضي العبدالله ، محمد العبيدات ، سام النجادات ، أمين شقير .

وحضر من الحكومة :
١ - دولة السيد مضر بدران
رئيس الوزراء وزير الدفاع والخارجية
٢ - معالي السيد حسن إبراهيم
وزير الأشغال والتعمير والشؤون الخارجية

٣ - معالي السيد ابراهيم أيوب

وزير الشؤون البلدية والقروية

٤ - سيادة الشريف فواز شرف

وزير الثقافة والشباب

٥ - معالي المهندس علي السحيمات

وزير النقل

افتتاح الجلسة

دولة رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني

أعلن افتتاح الجلسة

شفيق بك

السيد شفيق زوايده

اتخرج الوقوف حداداً على روح الفقيد

شفيق ارشيدات وأدمون روك .

(هنا وقف المجلس دقيقة حداداً على روح الفقيد)

دولة رئيس المجلس

جدول الاعمال

السيد الامين العام

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

دولة رئيس المجلس

الجميع

تصادق على ما جاء فيه وتغني الامين العام من

تلاوته

السيد الامين العام

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

أ - طلب معلره مقدم من سعادة العضو

عبد الله الرماوي .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الأفخم

اعتذر عن حضوره بحسب الجلسات المقررة في

١٩٧٨/١١/٢٠ لاسباب اضطرارية .

واقبلوا فائق الاحترام

عضو المجلس

عبد الله الرماوي

هكذا من الأهل

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على المعلنة ؟

الجميع
موافقون ،

السيد الامين العام

ب- طلب معلنة مقدم من معالي السيد
مروان الحمود

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاقخم
اعتذر عن حضور الجلسة المقررة في
١٩٧٨/١١/٢٠ لاسباب قاهرة ،

واقبلوا فائق الاحترام
عضو المجلس
مروان الحمود

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على معلنة العضو ؟

الجميع
موافقون .

السيد الامين العام

ج- طلب معلنة مقدم من معالي العضو
السيد عبد المجيد حجازي

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاقخم
اعتذر عن حضور الجلسة الثانية والعشرين
لاسباب قاهرة .

واقبلوا فائق الاحترام
عضو المجلس
عبد المجيد حجازي

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على معلنة العضو ؟

الجميع
موافقون .

السيد الامين العام

د - طلب معلنة مقدم من معالي العضو
عبد الرؤوف الروابدة .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاقخم
اعتذر عن حضور الجلسة الثانية والعشرين
المقررة في ١٩٧٨/١١/٢٠ لاسباب قاهرة :
عضو المجلس
عبد الرؤوف الروابدة

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على معلنة معالي العضو ؟

الجميع
موافقون .

السيد الامين العام

هـ - طلب معلنة مقدم من معالي العضو
السيد راضي العبد الله .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاقخم
اعتذر عن حضور الجلسة الثانية والعشرين
المقررة في ١٩٧٨/١١/٢٠ لاسباب اضطرارية .
عضو المجلس
راضي العبدالله

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على معلنة العضو ؟

الجميع
موافقون ،

السيد الامين العام

و - طلب معلنة مقدم من معالي العضو
محمد العبيدات .

فأني ارجو اعتبار غيابي عن جلستي يومي
١١/٢٠ و ١١/٢٧ وربما الجلسة التي تليهما معلوما .
وتفضلوا بقبول فائق احترامي .

عضو المجلس الوطني الاستشاري
الصيدلي أمين شقير

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على المعلنة

الجميع
موافقون

السيد الامين العام

٣ - ثلاثة الكتب الواردة .

دولة رئيس المجلس

سليمان باشا .

السيد سليمان ارتيمه .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاقخم
اعتذر عن حضور جلسته لاسباب قاهرة
واقبلوا فائق الاحترام
عضو المجلس
محمد القرعان العبيدات

١٩٧٨/١١/١٩ .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على المعلنة

الجميع

موافقون

السيد الامين العام

ز- طلب معلنة مقدم من سعادة العضو
سالم بن نجاد

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري / عمان
اعتذر عن حضور الجلسة المقررة في
١٩٧٨/١١/٢٠ لاسباب اضطرارية لذلك يرجى
قبول المعلنة .

سالم النجادات / العقبة

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازة العضو .

الجميع : موافقون

السيد الامين العام

ح- طلب معلنة مقدم من سعادة العضو
السيد أمين شقير .

دولة الاستاذ احمد اللوزي

رئيس المجلس الوطني الاستشاري

نحية طيبة وبعد :

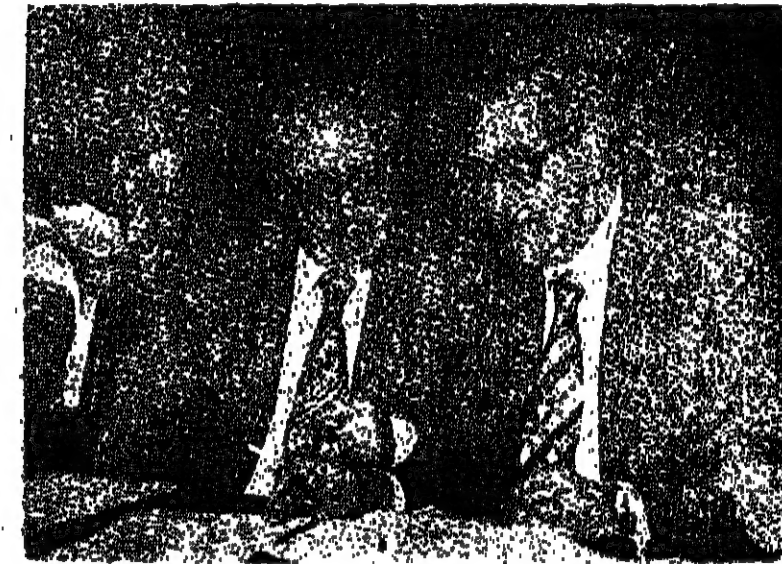
نظرا لانقضاء المكتب الدائم الاستثنائي
والعادي ومن بعده المؤتمر العام لاتحاد الصيادلة
العرب في تونس ، مما يوجب مغادرتي الاردن
الى تونس صباح يوم الاثنين ١٩٧٨/١١/٢٠ .

ارجو من دولة رئيس الوزراء ووزير الخارجية
والدفاع القاء بيان قصير حول مؤتمر قمة بغداد
لاطلاع المجلس عما دار في مؤتمر بغداد بصورة
رسمية ولا تكتفي بما تكتبه الصحف المحلية
ووكالات الانباء العربية والاجنبية ، (ثانياً)
ان مؤتمر بغداد تعلق عليه آمال كبيرة على المستوى
الوطني والقومي خصوصاً وان للاردن دور بارز
وثابت وواضح . (ثالثاً) اتصالات الغدر للقضية
العربية التي وجهها رئيس مصر العربية للقرارات
العربية التي لا تقبل ان تداس مهما واجهت امتنا
العربية من التحديات والمحن في هذا الظرف الدقيق
وبنفس الوقت أطلب ان لا نناقش هذا البيان بل
نسمع هذا البيان فقط .

هكذا من الأهل

دولة رئيس المجلس
من يفي على هذا الاقتراح ؟
اصوات
نفي
دولة رئيس المجلس
ما رأي دولة الرئيس في الاقتراح ؟

دولة رئيس الوزراء
ليس لدينا مانع ولكن نأتي على جدول
الاعمال أولاً ثم الى البيان
دولة رئيس المجلس
شكراً



كمل يا عدنان بك
السيد الامين العام
أ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم
رقم ب ١١٣٠٤/٧ المؤرخ في ١٩٧٨/٩/٢٧
المتضمن احالة مشروع قانون معدل لقانون البنك
المركزي الاردني لسنة ١٩٧٨ الى المجلس من اجل
احالته الى اللجنة المختصة
دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري
عملاً بالمادة (٧/أ) من قانون المجلس الوطني
الاستشاري رقم (١٧) لسنة ١٩٧٨ ، ابعت
لبولتكم طياً (١٠٠) نسخة من مشروع قانون
معدل لقانون البنك المركزي الاردني المنسوي
اصداره كقانون مؤقت مع الاسباب الموجبة له ،
وارجو عرضه على مجلسكم الموقر لابديام المشورة فيه .
واقبلوا فائق الاحترام
رئيس الوزراء

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على احالة مشروع
قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني
الى اللجنة المالية
الجميع
موافقون
السيد الامين العام

ب - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء
الافخم رقم ب / ١٢٣٣٠/٦ المؤرخ في
١٩٧٨/١٠/٢٢ المتضمن احالة مشروع قانون معدل
لقانون البلديات لسنة ١٩٧٨ الى المجلس من اجل
احالته الى اللجنة المختصة .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري
عملاً بالمادة (٧/أ) من قانون المجلس الوطني
الاستشاري رقم (١٧) لسنة ١٩٧٨ . ابعت
لبولتكم طياً (١٠٠) نسخة من مشروع قانون
معدل لقانون البلديات المنوي اصداره كقانون
مؤقت مع الاسباب الموجبة له . وارجو عرضه
على مجلسكم الموقر لابديام المشورة فيه .
واقبلوا فائق الاحترام
رئيس الوزراء

دولة رئيس المجلس
يحال الى اللجنة القانونية هل يوافق المجلس
على ذلك .
الجميع
موافقون
السيد الامين العام
ج - كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم

رقم م/١٢٣٣٥/٢٤ المؤرخ في ١٩٧٨/١٠/٢٤
المتضمن احالة مشروع قانون معدل لقانون مجمع
لغة العربية لسنة ١٩٧٨ الى المجلس من اجل احالته
الى اللجنة المختصة .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري
عملاً بالمادة (٧/أ) من قانون المجلس الوطني
الاستشاري رقم (١٧) لسنة ١٩٧٨ ، ابعت
لبولتكم طياً (١٠٠) نسخة من مشروع قانون
معدل لقانون مجمع اللغة العربية الاردني المنوي
اصداره كقانون مؤقت مع الاسباب الموجبة له
وارجو عرضه على مجلسكم الموقر لابديام المشورة
فيه .

واقبلوا فائق الاحترام
رئيس الوزراء

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على احالة المشروع الى
اللجنة الاجتماعية والتربوية .
الجميع
موافقون .

السيد الامين العام .
د - كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم
رقم ص ١٢٦٤٧/١٩ المؤرخ في ١٩٧٨/١٠/٣٠
المتضمن احالة مشروع قانون صندوق الملكة علياء
للعمل الاجتماعي والطوعي الاردني لسنة ١٩٧٨
الى المجلس من اجل احالته الى اللجنة المختصة .
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري
عملاً بالمادة (٧/أ) من قانون المجلس الوطني
الاستشاري رقم (١٧) لسنة ١٩٧٨ ، ابعت
لبولتكم طياً (١٠٠) نسخة من مشروع قانون

هكذا من الاصل

صندوق الملكة عليها للعمل الاجتماعي التطوعي
الاردني للنوي اصداره كقانون مؤقت مع الاسباب
الموجبة له ، وارجو عرضه على مجلسكم الموقر
لايبدء المشورة فيه .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على إحالته الى اللجنة
الاجتماعية والتربوية .

الجميع :

موافقون

اصوات

مع اللجنة القانونية

دولة رئيس المجلس

معالي احمد بك .



السيد احمد الطراونة

نقطة نظام . حينما نضع اللجنة القانونية مع
كل لجنة قرارنا ما هي إلا عبارة عن تعديل
لنظام الداخلي المقروض أن لكل بحث وكسل
موضوع له لجنة . اشارك اللجان بهذا الشكل كان
اللجنة القانونية أصبحت في كل قانون ثابتة اللجنة
المختصة قد تستعين في اللجنة القانونية فيما تراه
أنا من رأي ان نحال الى كل لجنة مختصة القرار
أو الموضوع الذي يتعلق بها وإذا احتاجت إحدى
اللجان الى مساعدة لجنة أخرى لا مانع أما بهذا
الشكل أصبحت اللجنة القانونية هي لجنة في كل
المواضيع .

دولة رئيس المجلس .

ما رأي القانونيين ؟ لان الامر فيه صعب
قانونية وترتب عليها مسؤوليات .

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

سيدي أنا اقترح أن تمر جميع القوانين على
اللجنة القانونية ، وذلك لضمان مرورها على مصفاة
لمراقبة حسن الصياغة ومقدار انطباق النصوص
وعلم معارضتها مع نصوص أخرى . أنا اعتقد
أن دور اللجنة القانونية أساس في كل القوانين
ويجب أن تمر عليها هذه القوانين جميعها بعد
أن تستقبل جولتها في اللجان ذات الاختصاص .

دولة رئيس المجلس

احمد بك .

السيد احمد الطراونة

إذن لماذا نسيانا هذا في النظام الداخلي هذه
نقطة مهمة جداً ويجب أن نضعها في النظام الداخلي

دولة رئيس المجلس .

شكراً .

ست انعام .

السيدة أنعام المفتي

دولة الرئيس ما لا شك فيه ان إحالة أي
قانون على اللجنة القانونية باستمرار سيؤثر على
سير العمل بالنسبة للجنة القانونية والذي أريد أن
أوضحه هنا أن نحال الى اللجنة المختصة لدراسة
القوى والموضوع الاساسي وقد يكون عضو
أو اثنين من اللجنة القانونية ينضموا للماجسة
القانونية والصياغة أما اللجنة كلها تجتمع فهذا
معيق .

دولة رئيس المجلس

شكراً

كمال بك الدجاني .



بني نحن يجب أن ننفذ في النظام الداخلي الواقع
ونعطي اللجان التي انتخبناها وصار عليها مجالات
حديث كثيرة ان كل واحد يأخذ اختصاصه .

دولة رئيس المجلس

معالي الاخ . اذكرك بقانون الضمان
الاجتماعي الذي اجتمعت له لجنتان في ست جلسات
متتالية وكان لهذه الغاية أن له صلة بأكثر من لجنة
الحاج ابو عصام .

السيد محمد علي بدير .

يا سيدي في الحقيقة من الصعب تحويل كل
قانون الى اللجنة القانونية لأن اللجنة القانونية
تعمل لكل اللجان وهذا صعب عليها . وأنا
أرى كما تفضل معالي الاخ السيد احمد الطراونة
ان يحول كل موضوع الى اللجنة المختصة لكن
الصياغة طبيعي يشارك فيها المجلس بعد اللجنة.
ولكن ان يحال ما هو قانوني الى اللجنة القانونية
وما هو مالي الى اللجنة المالية .

دولة رئيس المجلس

علي بك

السيد علي البشير

الواقع كل قانون لا بد وان يكون له نص
ولا بد أن يكون له أهداف . ومن هنا جاءت
الاسباب الموجبة أو المذكرة الايضاحية المذكرة
الايضاحية مع الاسباب الموجبة هذه الاهداف
بعض مرات تحددها لجنة غير اللجنة القانونية أما
النصوص أنا أريد طاهر بك بأن اللجنة القانونية
تشارك في كل نص . هي المذكرة الايضاحية والاسباب
الموجبة لا بد أن تتعاون مع اللجنة القانونية واللجنة
المختصة .

هكذا من المفضل

السيد كمال الدجاني

كل المواضيع التي تطرح هي قوانين والقوانين ليس بالضرورة أن تطرح على اللجنة القانونية لازم يكون هناك اختصاص كما تفضل الاخوان . أما مسألة الصياغة فإذا كان يتوجب أن تشترك اللجنة القانونية فأعضاء اللجنة القانونية أعضاء في المجلس الكريم يمكنهم البحث حين عرض المشروع بعد مرورها على اللجنة المختصة في المجلس وحينئذ يجري تصحيح ما يلزم تصحيحه إذا لزم الأمر . لكن إن يقال كل قانون على اللجنة القانونية بتعذر عليها العمل بالإضافة إلى الصعوبة التي واجهناها في جمع اللجان عندما تكون لجنة مشتركة صعب جداً أن يجتمعوا ولذلك أرجو أن تكون إحالة أي قانون إلى اللجنة المختصة .

دولة رئيس المجلس

السيد وداد بولص .

السيدة وداد بولص

سيد الرئيس ، اقترح أن تدرس اللجنة المختصة الموضوع ، ثم في آخر اجتماع تطلب من اللجنة القانونية أن ترسل من ينوب عنها لدراسة النص فقط للتأكد من صلاحية النص .

دولة رئيس المجلس .

إن أمام المجلس الكريم اقتراحات الاقتراح الاول يرى أن يقال القانون إلى اللجنة المختصة من يؤيد هذا الاقتراح .

السيد الامين العام

الاكثرية .

دولة رئيس المجلس الاكثرية

وشكراً .

إذن ما يتعلق بمشروع قانون مجمع اللغة العربية إلى اللجنة الاجتماعية والتربوية .

دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء

في الواقع مع الاحترام إلى قرار المجلس أؤيده . ولكن قبل السير في هذا الموضوع وما دام صار في قرار بهذا الموضوع إنه كل قانون يقال للجنة المختصة ... وعادة توزع القوانين قبل الجلسة فمن المستحسن أن يقرأ الأعضاء هذه القوانين ، لينظروا فيما إذا كان هذا القانون أو ذلك يجب أن يقال إلى اللجنة المختصة أم لا .

فمثلاً الآن لنخذ قرار بأحالة قانون معدل لقانون مجمع اللغة العربية إلى اللجنة الاجتماعية والتربوية ، نا باعتقادي ويرأي الشخصي أن هذا القانون عبارة عن نقطة قانونية بحتة . عبارة عن مادة واحدة فقط (يتمتع المجمع بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية) لا يوجد أي غاية لغوية لاحالتها إلى اللجنة الاجتماعية والتربوية فهي صيغة قانونية بحتة ، ويجوز أن تكون مالية ، ويجوز أن تكون غير اما في الواقع النصوص يجب أن تدرس سلفاً ليقرر فيما إذا كان هذا هو من صلاحيات لجنة التربية او الاجتماعية أو مواد عبارة عن تعليقات . وشكراً

دولة رئيس المجلس

دكتور ربيع .

الدكتور محمد ربيع

الواقع أن رأي دولة الرئيس إذا كانت القرارات تصل مسبقاً فهو رأي صحيح وسليم لكن أحياناً هذه القرارات لا تصل مسبقاً ولذلك أرى أولاً أن يقال إلى اللجنة المختصة وعندما

اللجنة المختصة إذا أرادت أن تشارك اللجنة القانونية رأساً القنوتات مفتوحة بين أي لجنة واللجنة القانونية

دولة رئيس المجلس

أبو هشام .

السيد احمد الطراونة

بعض الأحيان تأتسي القوانين بكلمة أو كلمتين لتستطيع الحكومة أن تطلب استعجالها ويمكن أن تدرس وتقر قبل أن يقال إلى اللجنة ويمكن الحكومة أن تطلب أن هذا القانون يعلق بكلمة واحدة ويمكن أن ينظره المجلس ودون أن تكون هناك مناقشة . الحقيقة ما يقال إلى اللجنة القانونية هو المواضيع التي تحتاج إلى مناقشة وإلى دراسة . الاصل أن يقال كل موضوع إلى اللجنة المختصة سواء كان من كلمة واحدة أو مواد كثيرة ويمكن إذا كان الموضوع لا يحتاج إلى لجنة أن يطلب استعجاله فوراً ويناقش في المجلس ويوافق عليه .

دولة رئيس المجلس

الحقيقة أن الرأي الذي أرتأه دولة الرئيس أن المجلس كله بمختصه الاجتماعي والماليين والقانونين هو له حق المناقشة وحق الاقرار وحق الرضا فلا يتعارض حينما يقال القانون إلى اللجنة التربوية أن يكون للجنة القانونية رأياً . لكن هو نمشاً مع تشكيل هذه اللجان . لكن أي مالي له رأي وأي قانوني له رأي في أي قانون وفي أي مادة

أنح طاهر

السيد طاهر حكمت

شكراً سيدي .

اعتقد ان هناك ما يمنع قبل إحالة القانون إلى لجنة وتقريره . ان يقرر المجلس امكانية النظر في القانون فوراً ، اذا كان القانون مقتصر على عدة مراد ليس لها دلالات اجتماعية او سياسية او مالية معينة أو قانونية . والقانون الذي أمامنا وبين أيدينا هو مشروع قانون من هذه القوانين لا أرى ما يمنع من إقراره الآن دون إحالته إلى لجنة ...

دولة رئيس المجلس

...الحقيقة القانون جاء بموجب أولويات زمنياً وتاريخياً وفي لجان قوانين ...

السيد طاهر حكمت

أنا أفهم أن هذا يجب أن لا يعني أن مثل هذه القوانين لها صفة الاستعجال لأن صفة الاستعجال تعطى للقوانين ذات الأهمية الخاصة والطبيعية الخاصة ، ولكنني أقول أن من حسن سير الأمور ان يصار إلى سرعة إقرار الأمور التي لا تحتاج إلى مناقشة ، والا يكون ذلك من قبيل التردد ولزوم ما لا يلزم ، ولا يجوز أن يضع وقت اللجان وجمعها في بحث قانون من فقره واحده ليس له أي دلالة أو أي أهمية معينة ولذلك فاني اقترح الآن ان لا يقال قانون مجمع اللغة العربية المعدل إلى اللجنة الاجتماعية لأنه ليست له أية أبعاد كما يرى جميع الاخوان من مطالعة نصوصه وأن يصوت عليه وعلى إقراره في هذه الجلسة .

دولة رئيس المجلس

من يني على هذا الاقتراح ؟

من يوافق على إقراره والموافقة عليه في المجلس عد يا عدنان بك .

هكذا من الأهل

السيد الأمين العام
(١٨)

دولة رئيس المجلس

لم ينجح الاقتراح .

الاستاذ جمعه .

السيد جمعه حماد

دولة الرئيس ، من حيث المبدأ كلمة فقره واحده مادة واحدة تدعونا الى الاستعجال أنا لا واعتقد أنه يضر هذا المبدأ ، إنما الأهمية لذات القوانين وأن الكلمتين لازم ندرسهم بتروي حتى يكون قرار المجلس قراراً مناسباً .

دولة رئيس المجلس

الاقتراح لم ينجح .

الاستاذ ممدوح .

السيد ممدوح الصرايره

دولة الرئيس . الواقع في اعتراض على على التعميل بأكمله وخاصة بالنسبة للمادة الأولى من التعديل التي تطالب بأن يتمتع الجميع بالاعفاءات

دولة رئيس المجلس

يا حج القانون أحيل الى اللجنة وهو الآن ليس موضوع بحث انتهينا منه .

السيد ممدوح الصرايره

هو في الواقع يجب ان يحال الى اللجنة المالية لانه يترتب عليه التزامات مالية واعفاءات من الرسوم الجمركية ورسوم أخرى . المجمع يطالب بمساواته بدوائر الدولة . ودوائر الدولة ليست معفاة إطلاقاً بالنسبة لقانون الجمارك المادة (٨٢) ن القانون تخضع جميع الوزارات والديوانس

الجمركية للرسوم الجمركية إلا ما يقرره أو ما يستثنيه مجلس الوزراء فإذا كان المجمع يريد إعفاءاً فيعفى بموجب قانون الإعفاء من الأموال الاميرية وليس بموجب قانون خاص .

دولة رئيس المجلس

إذا سمح الاخ ممدوح . هذا القانون أحيل الى اللجنة وعندنا يأتي للبحث لكل واحد الحق في مناقشته من هذه الزاوية ومن هذه القاعدة ولكل المجلس أن يتشاوروا في الأمر يعني لنا في عجلة عليه .

السيد ممدوح الصرايره

وبالنسبة لأحواله الى اللجنة المالية لأنه يترتب عليه أمور مالية وليست تربوية .

دولة رئيس المجلس

أحيل الى اللجنة التربوية وأنهى .

ست انعام .

السيدة انعام المقي

دولة الرئيس الموضوع الذي نبخته الآن هو موضوع أسلوب عمل . وكان في رأي أن القوانين والانظمة تعرض على اعضاء المجلس مسبقاً ومن الضروري أنه بعد دراسة هذا قبل الجلسة أن يكون أعضاء كانوا فكره الى أي لجنة تحال هذه القوانين . يعني ليس بالضرورة كلمة لجنة المختصة أنه اذا كان يتعلق بأمور تربوية ان يحال الى لجنة التربية . وأنا أريد ان اعلق على كلمة الاخ طاهر إنه اذا كان اعضاء المجلس درسوا واذا في مشروع قصير ويمكن ان يكونوا فكرة حول إعطاء الرأي فيه ، ليس من الضرورة أنه دائماً تحال الى لجنة اذا كان فيه امكانية البت في موضوع

معين في الجلسة التي يعرض فيها القانون ...

دولة رئيس المجلس ...

يوجد عندنا بعض الأمور لها صفة الاستعجال الحكومية في الدرجة الأولى ، واذا رأى المجلس أهمية للموضوع ...

السيدة انعام المقي ...

أنا لا اتكلم عن صفة الاستعجال دولة الرئيس قد يكون ان اللجنة المعنية تضطر أنها تجتمع من أجل قرار قصير يمكن أن يبت فيه في جلسة سريعة .

دولة رئيس المجلس

كل يا عدنان بك .

السيد الأمين العام .

(٨) كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ١٢٨٨٨/١٢ المؤرخ في ١٩٧٨/١١/٥ المتضمن إحالة مشروع قانون هيئة الاتصالات الخاصة لسنة ١٩٧٨ الى المجلس من أجل إحالته الى اللجنة المختصة .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري عملاً بالمادة (١٧) من قانون المجلس الوطني الاستشاري رقم (١٧) لسنة ١٩٧٨ ابعت لدولتكم طياً (١٠٠) نسخة من مشروع قانون هيئة الاتصالات الخاصة الذي اصدره كقانون مؤقت مع الاسباب الموجبة له ، وارجو عرضة على مجلسكم الموقر لبدء المشورة فيه .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء بالوكالة

دولة رئيس المجلس

... بل يوافق المجلس على إحالته الى اللجنة ...

الجميع

موافقون .

السيد الأمين العام

٤ - مقررات اللجنة المالية : -

أ - قرار رقم (٣) المؤرخ في ١٩٧٨/١٠/٢٨ بشأن مشروع قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٧٨ .

دولة رئيس المجلس

السيد محمد علي بدير مقرر اللجنة المالية ،

السيد المقرر

قرار رقم ٣ -

اجتمعت اللجنة المالية والادارية عسدة اجتماعات حضر بعضها منها معالي وزير المالية لدراسة مشروع القانون المؤقت المعدل لقانون ضريبة الدخل في ضوء الاسباب الموجبة للتعديل واهمها تردتي اوضاع الشركات المساهمة العامة الصناعية . وفي اجتماعها الذي انعقد صباح يوم السبت الموافق ١٩٧٨/١٠/٢٨ برئاسة معالي رئيس اللجنة الدكتور خليل السالم وبحضور اصحاب المجلس والعمادة السادة مقرر اللجنة محمد القرحان العبيدات والاعضاء عبد الوهاب المجالي وعبد المجيد حجازي وممدوح الصرايره ، ومحمد علي بدير ووليد عصفور وبحضور معالي وزير المالية ، قررت اللجنة الاتفاق مع معاليه على مشروع القانون بالنص المدرج تالياً :-
ويعتقضى هذا المشروع ، خفضت ضريبة الدخل على جميع الشركات المساهمة العامة والخصوصية الى نسبة (٤٠٪) بدلا من (٤٥٪) ، باستثناء الشركات المالية وشركات التأمين والمصارف وخفضت ضريبة الدخل للشركات المساهمة العامة الصناعية الى (٣٨٪) بعد ان كانت (٤٥٪) وكانت

هكذا من الأفضل

اللجنة تؤثر ان تكون هذه النسبة اقل من (٣٨٪) الا ان معالي الوزير رأى الا تنخفض عما كانت عليه السنوات العديدة السابقة للتعديل الاخير .

وقد وافقت اللجنة على مبدأ اعفاء القوائد التي يجنيها حملة اسناد القرض التي تصدرها الشركات المساهمة العامة الصناعية من ضريبة الدخل وذلك تشجيعاً لهذه الشركات على تمويل مشروعاتها بأصدار اسناد القرض ، وتشجيع الجمهور على شراء اسناد القرض التي تصدرها هذه الشركات .

وقررت اللجنة توصية المجلس بالمرافقة على مشروع القانون بالصيغة المعدلة التالية : -

قانون مؤقت رقم (١) لسنة ١٩٧٨

قانون لمعدل لقانون ضريبة الدخل

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٧٨) ويقرأ مع القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد .

المادة ٢ - يعمل بهذا القانون المؤقت اعتباراً من نسبة التقدير التي تبدأ في اليوم الاول من شهر كانون الثاني لسنة ١٩٧٨ .

المادة ٣ - تعديل الفقرة (١) من المادة (٨) من القانون الاصيل بأضافة البند التالي اليها :
١- اسناد القرض التي تصدرها الشركات المساهمة العامة الصناعية .

القوائد التي يجنيها حملة اسناد القرض التي تصدرها الشركات المساهمة العامة الصناعية .

المادة ٤ - يلغى نص الفقرة (١) من المادة (١٥) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي : -

أ- تستوفى ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية من الدخل الخاضع لما من اية شركة مساهمة حسب المعدلات التالية : -

٤٥٠ - أربعمئة فلس عن كل دينار من دخل الشركات المساهمة المالية وشركات التأمين والمصارف .

٤٠٠ - أربعمئة فلس عن كل دينار من دخل الشركات المساهمة العامة والخصومية الاخرى باستثناء الشركات المساهمة العامة الصناعية .

٣٨٥ - ثلاثمئة وخمسة وعشرون فلساً عن كل دينار من دخل الشركات المساهمة العامة الصناعية .

ب- تعتبر الضريبة المستوفاة على هذا الوجه ضريبة نهائية لا يجوز ردها او اقتاصها بمقتضى اي حكم من احكام هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

احمد بك

السيد احمد الطراونه

القرار رقم (٣) اجتمعت اللجنة المالية والادارية عدة اجتماعات إلخ . . . الفقرة الثانية - وفي اجتماعها

الذي انعقد صباح يوم السبت ١٠/١٠/٧٨ برئاسة رئيس اللجنة وبحضور - لم يتكلم القرار الا عن اللجنة المالية فقط . اللجنة الادارية ماذا كان دورها في هذا الموضوع .

دولة رئيس المجلس

هي اسمها اللجنة المالية والادارية .

السيد احمد الطراونه

اذن عندما تجتمع الامور المالية تسمى اللجنة المالية وعندما تجتمع لامور ادارية تسمى اللجنة الادارية .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ طاهر

السيد طاهر حكمت

بتتقيق قرار اللجنة المالية والادارية نجد ان اللجنة اوضحت فيه انها كانت تؤثر ان تكون نسبة التخفيض على ضريبة الدخل للشركات المساهمة العامة الصناعية الى (٣٨٪) بدلا من (٤٥٪) تؤثر ان تكون هذه النسبة اقل من ٣٨٪ الا ان معالي الوزير كما اوردت اللجنة رأى ان لا تنخفض عما كانت عليه في السنوات العديدة السابقة للتعديل الاخير . فهل يعني هذا ان اللجنة تنازلت عما رآته مقابل رأي معالي الوزير ؟ ام ماذا ؟ اننا لانرى اي اتجاه يوضح ذلك في القرار ...

دولة رئيس المجلس

السيد ابو عصام

السيد المقر

سلي اولاً تفضل دولة الرئيس واجاب على كلمة ادارية لان اسمها اللجنة المالية والادارية والتي تؤدي دولة الرئيس ومعالي الاخ اننا نشطب كلمة

ادارية اذا كانت مالية ونشطت مالية اذا كانت ادارية . فنشطب الادارية وتبقى المالية . النقطة الثانية التي تفضل بها الاخ الكريم طاهر بك اللجنة الحقيقية كانت تؤثر ان تكون الصناعية العامة (٣٥٪) بحجة وبرغبة تشجيع الشركات الصناعية الخاصة ان تنتقل الى شركات صناعية عامة . بهذه الطريقة نكون شجعنا ان تتحول الشركات الصناعية الخاصة الى عامة . وبرأينا ان (١٥٪) ليست مغرية ومشجعة وكنا نتمنى ان تكون (٣٥٪) ولكننا بعد الحديث المطول مع معالي الوزير واصراراه رغبة في عدم اقتصاص وارد الخزينة وليس اصراراً شخصياً حيث أبلى ان الخزينة تتضرر ففي الحقيقة رأيت اللجنة ان تسير مع هذه الرغبة وسارت حتى وصلت الى (٣٨٪) .

دولة رئيس المجلس

الست انعام

السيدة انعام المقي

قضية ان نقص من وارد خزينة الدولة تؤخذ بعين الاعتبار . ولكن نود ان نعرف كيف يؤثر هذا على الانتاج والصناعة من ناحية اخرى وكيف تتعامل قضية الدخل الرائد الذي سيرد الى موازنة الدولة من عدم تخفيض النسبة بما رآته اللجنة مقابل ما يمكن ان تكسبه الصناعة واصحاب الصناعة في الانتاج اذا بحث هذا الامر .

دولة رئيس المجلس

السيد شفيق

السيد شفيق زوايده

دولة الرئيس الذي لديه فكرة عن الشركات الصناعية العاملة في البلد يعرف ان الدولة او

هكذا من الأهل

مؤسساتها تملك أغلب الاسهم فيها . وقد تصل النسبة بعض المرات الى (٤٠٪) من اسهم الشركات الصناعية . فأنا أقول ان تخفيض النسبة البسيطة هذه لا تؤثر على واردات الدولة بشئ . فسأنا اقترح ان (٣٨٥٪) تنزل الى (٣٥٪) تشجيعاً لاهتمام الاردن الذين في كل بلد يساهم في الشركات الصناعية والتي نشاهده في السوق ان الشركات تنزل ولا يغطي (٢٠٪) من اسهمها . فاذا يعطوهم حوافز انهم يساهموا في هذه الشركات ليش لا يكون او تؤثر على دخل الدولة .

دولة رئيس المجلس

ابو عصام

السيد المقرر

دولة الرئيس بالنسبة لما تفضلت به السيدة انعام الحقيقة يجوز ان يكون من المصلحة . او ان تعتبر من المصلحة كان التخفيض لصالح الصناعة بشكل عام . أما مسألة الخزينة فأنا لا استطيع ان أقرر اذا كانت ستزيد او تنقص . الضريبة كانت (٣٨٥٪) على كل الشركات قبل القانون الاخير الصادر عن مجلس الوزراء والمعمول به حالياً جاء مجلس الوزراء قبل سنة او سنتين ورفع الضريبة الى (٤٥٪) على كل الشركات الحقيقة حصل تدمير من بعض الشركات التي بدأت تتأثر . واذا لاحظنا السوق المالي نجد ان الشركات الصناعية المساهمة الكبيرة اسهمها في تناقص وفي تدني في الاسهم ، هذه هي التي دعت الحكومة لاعادة النظر ، والحكومة طلبت منا ان نعيد النظر في هاتين النسبتين ، انما اللجنة رغبة في مساعدة الصناعة وتشجيع الصناعة للمدخرين على دخول الشركات الصناعية الكبيرة . اردنا الحقيقة كلجنة ان تكون (٣٥٪) حجة معالي الوزير . لتقص الواردات ونحن نعتقد اننا انزلنا (٣٨٥٪) التي كانت

في السابق رفعتا البنوك والتأمين والصيرافة الى (٤٥٪) ورفعتا باقي الشركات الى (٤٠٪) فلو نزل الى (٣٥٪) كنا نعتقد انها تعادل بعضها البعض وربما تزيد ، لكننا من حيث النتيجة رغبنا ان نمشي في هذا الطريق كلجنة .

دولة رئيس المجلس

الحقيقة كنت أتمنى ان الافكار التي طرحها السيد محمد علي بدير ان يسمعها دولة الرئيس لان الامر دقيق وله مساس بالدولة والخزينة والصناعة والشركات ومظهر من مظاهر تقدم الدولة القومي ونحن جماعة نريد ان نأخذ جميع هذه الاعتبارات وكل الزاحي .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك

السيد طاهر حكمت

هل يستطيع مقرر اللجنة المالية والادارية ان يعطينا الان وبوضوح ما ادرك انه رأي اللجنة فيما يخص الصالح العام اكثر ؟ هل هو ابقاء النسبة كما هي الان المقترحة في مشروع القانون المعدل ؟ ام كما كان يعتمد اعضاء اللجنة انه من المناسب ؟ بغض النظر عن مجاملتهم لمعالي وزير المالية .

دولة رئيس المجلس

دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء

في الواقع يجب ان يؤخذ في الاعتبار - كما ذكر الاخ ابو عصام - ان الضريبة كانت (٤٥٪) الموضوع ليس مناقشة تنزيل (٣٨٥٪) الى (٣٥٪) ناقشنا تنزيلها لملئنا (٤٥٪) باقي بمعنى (٥٪) طوك عزيمنا . كانت (٣٨٥٪) لو كانت الشركات كيف

دولة رئيس المجلس

ست انعام

السيدة انعام المفتي

أود أن أعلق على كلمة دولة رئيس الوزراء في أنه دراسة دخل الحكومة من الضرائب ، اذا أردنا أن نحكم حكماً فيه شيء من الدكاء والموضوعية لا بد أن ننظر إلى موضوع الضرائب ككل ، يعني عندما نخفض ضريبة معينة لا تكون الغاية منها تخفيض دخل الحكومة اذا لم يكن هناك دخل وطني قومي عام ووضع تشريع لموضوع يراد له التشجيع في هذا البلد ، نحن نريد أن نشجع الصناعة في البلد ، قد يكون من الحكمة أن درسنا الموضوع بشكل متكامل ، ان نخفض الضريبة على الصناعة في ذات الوقت تضاف بشكل آخر ، ففضية دخل الحكومة من الضرائب قضية واردة ولا بد لنا أن ننظر نظره شاملة إلى هذا الأمر ، لان هناك مجالات عديدة يمكن للحكومة أن تزيد من دخلها فيها وتخفيض من مجالات أخرى فنحن عندما نحكم على جزء واحد من ضريبة للدخل تكون الصورة غير كاملة امامنا لكن لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار الانتاج في البلد ، اذا كان الانتاج لم يتأثر بتخفيض الضريبة فقط إلى (٣٨٥٪) فليكن . يعني الفكرة مش فكرة تخفيض ضريبة فقط اذا لم يكن هناك مبرر .

دولة رئيس المجلس

شكراً

معالي أبو هشام

السيد أحمد الطراونه

هذا المجلس يراعي مصلحة المواطن ، ومن مصلحة المواطن أن تكون خزينة الدولة أيضاً

تنزل مثلاً شركة الاسمنت . تغطي بأكثر مما طرحت من الاسهم . الموضوع ليس موضوع تنزيل الى (٣٨٥٪) . يعني نزلت شركات وتفسطت . فاللوضوع نوعية الشركة وثقة الناس فيها وهذه أمور مفهومة . وجدنا ان نقرر نوعاً ما بين الشركات للمساهمة حتى يندفع الناس نحوها والشركات الخاصة . وكان هذا التفكير من زمن وليس جديدة ، وكانت الضريبة كما كانت سابقاً (٣٨٥٪) رجعت كما كانت طبعاً في خسارة حوالي ربع مليون دينار . اي رقم نسبي هو يتعكس على خزينة الدولة . ونحن يجب ان نكون مسؤولين عن خزينة الدولة ، وهذه النسب يجب ان تكون مدروسة بدقة ونحمل المسؤولية هذه مواضيع مالية وخزينة دولة . ما يتراوح - مشابه - بهذا الشكل . في لجنة مالية درست هذا الموضوع وصار لنا حوالي اسبوعين او ثلاثة اسابيع . هناك لجنة مالية تدرس هذا الموضوع بشكل موسع ، عندما يفتح المجلس بأن هذه الدراسة غير كافية يجلبها أيضاً ونأذيه الى اللجنة المالية لتوسع في دراستها ، اما الخشي ما أخشاه ان تقدم مشروع ضريبة مدروس - ينجليه اشرف إلنا - واذا بدنا نزل ضريبة الدخل بنزلها من ٥٠٪ الى ٢٠٪ مش هذا الاسلوب لمعالجة الامور المالية . ارجو من الاخوة الاعضاء في دراسة الامور المالية ان تكون دقيقين جداً في هذا الموضوع في خزينة وتأثر الخزينة ، اذا بدنا تنقص الحصيلة مستحسن الخدمات ايضاً . بدكم تنقصوا الخدمات ما جئنا ماني ، بس يعلن المجلس انه يريد تنقيص الخدمات في هذا الموضوع .

هكذا من الأهل

هو على حساب المشاريع التي ذكرها دولة الرئيس ونحن نطالب الحكومة دوماً بالزيد من الخدمات بأعتقادي كتابية تشجيعية هر قرار جيد ، واطلب من دولة الرئيس وضع هذا الموضوع للتصويت .

دولة رئيس المجلس

شكراً .

المقرر عنده رد حتى نصوت على الموضوع

السيد المقرر

سيدتي بالنسبة لما ذكره الاخسوان السيدة انعام والاخ طاهر اعتقد كاف وافي . وبالنسبة لما ذكره السيد شفيق نحن الآن في مقدمة القرار ولم نصل الى المراد . وحينما نصل المواد ما في مانع نصوت عليها .

دولة رئيس المجلس

يعني أنتم موافقين الآن على النسبة المطروحة

السيد المقرر

سيدتي الحقيقة القانون الآن بدأت فيه مادة المادة اللجنة مع الاعضاء جميعهم لا شك تهمهم المصلحة العامة ومن المصلحة العامة اعمار الخزينة لانه اذا لم تكن الخزينة عامرة لاتتمكن الحكومة من القيام بالخدمات والكل يوافق دولة الرئيس في هذا . الحقيقة كما تفضلت الست انعام اعمار الخزينة في بعض الاحيان قد لا يكون في الصورة فإذا بسمح دولة الرئيس أن أتلو المواد .

دولة رئيس المجلس

المقرر يتلو المواد .

قانون مؤقت رقم () لسنة ١٩٧٨

قانون معدل لقانون ضريبة الدخل

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٧٨)

عامرة ، أنا مع الفكرة التي تشجع الصناعة وان الضريبة لا تشجع الصناعة ولكن هناك قانون تشجيع الصناعة ، هذه الشركات يعالجها قانون تشجيع الصناعة بأعفاء المواد الأولية من الرسوم الجمركية ولها إعفاءات صناعية فقانون تشجيع الصناعة في بعض شركات صناعية هناك إعفاءات وتشجيع في قوانينها الخاصة بينما بقية الشركات لا يشملها هذا القفو وهي بطبيعة الحال أكثر فإذا كانت اللجنة المالية قد قررت الموافقة رقت ب (٣٨٥٪) . فأرجو ان يصوت المجلس على هذه النسبة .

دولة رئيس المجلس

وصفي باشا .

السيد وصفي ميرزا

من الضروري المقارنة بين الضريبتين ضريبة (٣٨٥٪) وضريبة (٣٥٪) لما كانت ضريبة (٣٨٥٪) كان هناك تشجيع من المساهمين للمساهمة في الشركة ولما انتقلت الضريبة من (٣٥٪) الى (٤٥٪) المساهمين لم يكونوا في وضع يشجعهم على المساهمة لان الضريبة كبيرة أكثر من الغاية الضرورية التي يجب على المواطن ان يحصل عليها ، ولذلك فأنا اعتقد بأن خطوة الحكومة خطوة جيدة لتشجيع الصناعة ، وتشجيع الصناعة لا يمكن ان يكون إلا بتشجيع المواطن في المساهمة في الصناعة . وهذا التخفيض أنا أعتقد بأنه كافي وأؤيد قرار اللجنة المالية .

دولة رئيس المجلس

سليمان باشا .

السيد سليمان اورتيمه

الواقع ان قرار اللجنة قرار جيد ، ولكن ما أرجوه من الحكومة أن يكون هذا التخفيض

ويقرأ مع القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ ، المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد .

المادة ٢ - يعمل بهذا القانون المؤقت اعتباراً من سنة التقدير التي تبدأ في اليوم الاول من شهر كانون الثاني لسنة ١٩٧٩ .

دولة رئيس المجلس

معالي أبو هشام .

السيد احمد الطراونه

كنت أتمنى أن معالي وزير المالية يكون موجود ليكون في الصورة في هذا الموضوع . في عتانا كلمة لأول مرة نستعملها كلمة سنة التقدير في ضريبة الدخل فما يعرف الاخوه القانونيين هنا ، لأول مرة نستعمل في قانون ضريبة الدخل كلمة سنة التقدير ، فلو معالي الوزير موجود كان شرح له ما وردت في كل تعديلات قوانين ضريبة الدخل دولة رئيس المجلس .

معالي كمال بك .

السيد كمال الدجاني

سنة التقدير تعني السنة التي تجبى فيها الضريبة وفي تعريف في المادة الثانية لضريبة الدخل ، وتعني سنة التقدير مدة اثني عشر شهراً التي تبدأ في اليوم الأول من شهر نيسان سنة ٦٥ وكل مدة تليها مؤلفه من اثني عشر شهراً . فالمكلف يدفع الضريبة عن سنة التقدير ولكن مقياسها هو بقياس الدخل الذي خياه ذلك الشخص في السنة السابقة .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

يا سيدتي أرجو ان اضيف الى كلام الاستاذ كمال الدجاني ، أن عبارة سنة التقدير أيضاً وردت في قانون ضريبة الدخل في النص في العديد من المواد وبالاخص في المادة (٥٤) فهي صحيحة ولا أرى فيه شلرداً .

دولة رئيس المجلس

معالي أبو هشام .

السيد احمد الطراونه

عدل قانون ضريبة الدخل قبل ثلاث سنوات سنة ٧٥ المادة التي تليها سيعمل بهذا القانون اعتباراً من سنة ١٩٧٥ . أنا أخشى عنده نضع كلمة سنة التقدير هنا أن يكون هناك إلتباس في التعديل الذي كان في سنة ١٩٧٥ بالتعديل اليوم ، أنه هناك ورد كلمة إنه يعمل بهذا القانون اعتباراً من سنة ١٩٧٥ وهنا أوردنا كلمة يعمل بهذا القانون المؤقت اعتباراً من سنة التقدير . يعني ما يكون في تناسب بين تعديلنا للقانون عندما قلنا يعمل بهذا القانون اعتباراً من كذا ، هناك في سنة ١٩٧٥ ، وهنا في سنة التقدير ١٩٧٩ الذي أقصده من كلامي ان يكون هناك تفسير في الضبط حتى لا تلجأ الحكومة الى تغيير هذه المادة . لانه هناك وردت كلمة سنة ١٩٧٥ وهنا وردت كلمة سنة التقدير خوفاً من الالتباس على من يطبقوا القانون .

هكذا من الأصل

دولة رئيس المجلس

دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء

في الواقع مافي التباس . مثل ما تفضل الاستاذ كمال الدجاني ، سنة التقدير ، عندما تحسب دائرة ضريبة الدخل على اي شركة دخلها تحسب في السنة الثانية . المقصود في هذا القانون ان سنة ١٩٧٧ لا تخضع الى التزليل ، وتخضع للتزليل ابتداء من سنة ١٩٧٨ التي تقدر سنة ١٩٧٩ . هذه سنة التقدير ، فكذلك المسألة واضحة جداً . فاذا متفقين على المعنى مافش موجب لتغيير النص .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

ياسيني اذا سمحتوا لي ، يبدو ان المادة في اعادة قراءتها . تستثير كثير من الاشكالات . افهم أنا سنة التقدير التي تبدأ في اليوم الاول لشهر كانون الثاني لسنة ١٩٧٩ ، أنها تعني سنة التقدير ١٩٨٠ ضريبة . وكل الذين يشتغلون في هذا المجال يعرفون هذا الحكي . انه سنة الضريبة تكون عن سنة سابقة . فعندما نقول التي تبدأ في الاول من شهر كانون ثاني ١٩٧٩ تعني أنها سنة تقدير ١٩٨٠ ضريبة ، اي ان الدخل المتحقق في سنة ١٩٧٨ ميلادية ليس مشمولاً بهذا النص . وارجو ان يكون هذا التفسير واضح في محضر الجلسة .

دولة رئيس الوزراء

انا مع رأي السيد طاهر حكمت ان سنة ١٩٧٨ مشمول لانه سنة ١٩٧٨ انتهت . سنة التقدير تبدأ من بداية العام المقبل . فبسة ١٩٨٠ لو بدى أقدر

على شركة من الشركات بعضها لو بدى طبق هذا القانون على دخلها سنة ١٩٧٩ ولا يطبقها على سنة ١٩٨٠ لان هذه الغاية المرجوة من القانون . والقوانين الحالية محسوب عليها ضريبة (٤٥٪) . سنة ١٩٧٨ ضريبياً انتهت . وانا الان في شهر (١١) الان كيف اعني شيء كان معمول فيه سابقاً بدى اعلم شيء في الاصول المالية .

دولة رئيس المجلس

ابو هشام

السيد احمد الطراونه

سيلي القانون الموجود الان يشمل سنة ٩٧٨ قانون ضريبة الدخل مادة (١) يطلق على هذا القانون اسم قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٦٤ ويعمل به اعتباراً من اليوم الاول من شهر نيسان سنة ١٩٦٥ التعديل الذي بعده اعتباراً من سنة ١٩٧٥ . تساؤلي لماذا وردت كلمة تقديرية في المادة الاولى من تعريف هذا القانون . المسألة مسألة استفسار . لانه في كل تعديلات قانون ضريبة الدخل وفي قانون ضريبة الدخل لاترد كلمة تقديرية في اي قانون او في اي تعديل ، الذي اسأل عنه هو لماذا وردت كلمة تقدير في هذا التعديل فقط .

دولة رئيس المجلس

جواب يا كمال بك .

السيد كمال الدجاني

في الواقع ان استعمال كلمة سنة تقديرية يكثر جداً من السنة المالية . والسبب انه في كل قوانين ضريبة الدخل يطرق الى سنة تقدير من اوله الى اخره . قبل قليل عرفنا سنة التقدير عمدة اثني عشر شهراً التي تبدأ في اليوم الاول من شهر نيسان سنة ١٩٦٥ كلمة شهر نيسان تغيرت في القوانين

ان يعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية او بعد مرور شهر عليها . فهنا القانون خلافاً لكل القوانين التي مرت ليس في مطلعه موعد لتاريخ نفاذه مع ان الاصل في القوانين انها تنشر وتكون نافذة . ولكن الصياغة التي وردت في المادة الثانية لا يقصد بها ان القانون هو سيقصد الان ولكنه غير نافذ من جهة ونافذ من جهة اخرى المقصد من كلمة يعمل بهذا القانون المؤقت اعتباراً من سنة التقدير ان احكام الجباية الواردة فيه تطبق في سنة التقدير التي تبدأ من اليوم الاول من شهر كانون ثاني من سنة ١٩٧٩ . اما القانون بالضرورة فهو نافذ من هذا التاريخ - تاريخ اقراره وصدوره ، هذا هو الاشكال الذي يثور في ذهن الاستاذ احمد الطراونه - وفي الراق له ما يؤيده .

دولة رئيس المجلس

معالي ابو هشام .

السيد احمد الطراونه

قانون ضريبة الدخل يأخذ الدخل عن السنة المالية مثلاً الان يحاسب على سنة ٩٧٨ تقديرية يأخذ على حساب ٩٧٧ مالية . النص هذا يعني ان هذا القانون تشمل احكامه الواردات من ١/١/١٩٧٨ الى ٣١/١٢/٩٧٨ حتى نسميه سنة تقديرية سنة ١٩٧٩ للملك النص هنا السنة التي نحن فيها بموجب هذا النص معفية . والاخوان القانونيين يقولون لا . سنة التقدير حينما تبدأ من ١/١/١٩٧٩ هي السنة المالية ١/١/٩٧٨ الى ٣١/١٢/١٩٧٨ . السنة التقديرية عن السنة المالية التي قبلها .

دولة رئيس المجلس

الحقيقة انا لست قانوني ولكن السنة هي المحددة بهذا التاريخ .

الاخرى واصبحت من اول كانون الثاني وكل مدة ثلثها مؤلفة من اثني عشر شهراً . جاء القانون في المادة (٥) وقال : - مع مراعاة احكام هذا القانون تلغ ضريبة الدخل على اساس الفقة او الفئات المعينة لسنة التقدير بالضريبة تلغ عن سنة التقدير التي تبدأ في اليوم الاول من شهر نيسان وكل سنة تقدر عليها . فاذا الاصطلاح في التقدير هو الاصطلاح المعروف في القانون والذي يوجب اتباعه دائماً . اخطأت دائرة ضريبة الدخل سنة ١٩٧٥ حينما عدلوا القانون وقالوا يبدأ من اول السنة المالية . اما في التعديلات الاخرى التي سبقت ادق وكانوا دائماً يستعملوا كلمة تقدير بما اشار لتأويلات وجدل بين المحامين بخصوص قانون ١٩٧٥ وقلت انه خطأ في القوانين السابقة ، اما هنا فلماذا يقول - يعمل بهذا القانون المؤقت اعتباراً من سنة التقدير التي تبدأ في اليوم الاول من شهر كانون الثاني لسنة ١٩٧٩ يعني هذا ان الضريبة التي نجى سنة ١٩٧٩ يجب ان تكون حسب الفئات المعينة في القانون المعدل . وليس سنة ١٩٨٠ ، هذا هو المعنى الواضح . لما يقول ابتداء من سنة التقدير كنا يعني ابتداء من السنة القادمة سنة ١٩٧٩ . اما مقدار الدخل الذي يؤخذ مقياس للضريبة - وهذا ليس مهماً هنا يعتبر في السنة السابقة . يعني دخل سنة ١٩٧٩ لاي شركة ستلغ حسب الفئات المعينة سنة ١٩٧٩ ستلغ ٣٨٥ و ٣٥٠ فلساً .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك

السيد طاهر حكمت

ياسيني انا ادر كست الان الاشكال الذي ابتداء الاستاذ احمد الطراونه ويبدو اني اشاركه فيه بالتفصيل ذلك ان سائر القوانين التي تصدر ، الاصل

هكذا من الأصل

كمال بك .

السيد كمال الدجاني

الحقيقة لازم نقرأ المادة (٦) . نفرض الضريبة وتستوفي ويجبى لكل سنة من سنين التقدير عن الدخل الخاضع للضريبة الذي جناه الشخص في السنة السابقة وان كان مصدر الدخل قد انقطع قبل سنة التقدير او خلالها . المعنى من هذا سنة ١٩٧٨ اندفعت الضريبة واستحققت انتهى الموضوع . قانون ضريبة الدخل يبحث عن سنة تقدير استحققت وانتهت الان الشركات ستخضع في السنة القادمة لسنة تقدير جديدة سنة ١٩٧٩ انما المقياس حسب المادة (٦) هو الدخل الذي ينسب لسنة ١٩٧٨ .

دولة رئيس المجلس

عبد الله بك اخوارشيد .

السيد عبد الله اخوارشيد

انا مع رأي الاخ معالي كمال بك . لانه لو قال القانون في المادة الثانية يعمل بهذا القانون المؤقت اعتباراً من اليوم الاول من شهر كانون الثاني ١٩٧٩ شملت سنة ١٩٧٨ . ولكنها خصصت سنة التقدير حتى ان نحدد مدى سريان نفاذ القانون على الشركات انه اعتباراً من ١/١/١٩٧٩ . اما ان نحسب سابقاً النص واضح سنة التقدير تخصيص وتفسير . ان يحدد سنة ١٩٧٩ ويحسب لها اما ١٩٧٨ لا .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

المادة (٢) يا سيدي واضحة في أن .. من الواضح في ضريبة الدخل أنه ليس المهم تاريخ

تحاسب المكلف مع الدائرة كما أسمع الآن - ما نحاسبنا - المهم متى تاريخ التحقق . والتحقق بالنسبة لضريبة الدخل سنة ١٩٧٨ ميلادية قد تحقق وانتهى بموجب أحكام القانون القديم ، ولذلك لا مجال للقول بأن ما ورد في المادة (٢) يشمل الدخل الذي تحقق للمكلف عن السنة ١٩٧٨ ميلادية ، وبكل وضوح وصراحة واردة في هذه المادة يمكن أن يتبينها الجميع أنها لا تنطبق إلا اعتباراً من الشهر الأول من كانون الثاني لسنة ١٩٧٩ هذا من جهة . ولكنني اعتقد أن سوء الصياغة الذي ورد به القانون هو الذي أوقنا في هذا الاشكال . وانا اقترح لحل هذا الاشكال أن تعدل المادة (١) ويضاف اليها - ويعمل بهامن تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية . أما المادة (٢) فتعدل المادة (٢) بأكملها لتصبح الفقرة -جني بالمادة . يعمل بهذه الاحكام اعتباراً من سنة التقدير وتصبح كما يلي : - يعمل بهذه الاحكام اعتباراً من سنة التقدير التي تبدأ في اليوم الأول من شهر كانون الثاني سنة ١٩٧٩ وبهذا تستقيم الصياغة التشريعية ونحقق ما هدف إليه النص .

دولة رئيس المجلس

الحقيقة بدي من الاخ أبو عصام أن يوضح ما هو المقصود من كلمة سنة تقدير .

السيد المقرر

اذا سمح دولة الرئيس ، الحقيقة أنا أفق مع ما ورد على لسان معالي الاخ كمال بك الدجاني سنة التقدير هي التي ادفع تقديراً لا حقيقة أنا لي سنة ضريبة سنة ١٩٧٩ وليس معروفاً متى تنتهي ولكنني حتى ادفع تقدر هي على أساس ما ورد

في سنة ١٩٧٨ ولذلك سميت لسنة التقدير وما سميت لسنة الضريبة فلصالح الضريبة سنة ١٩٧٩ لم يحقق عليه شيء إنما تدفع من أولها استناداً الى ما دخل الي في سنة ١٩٧٨ . ولذلك اعتقد ان ما ورد من النص هو مطابق لما يجب أن يكون عليه سنة التقدير التي تبدأ في ١/١/١٩٧٩ هي مرتكزة على ما تحقق في سنة ١٩٧٨ .

دولة رئيس المجلس

أبو هشام .

السيد احمد الطراونه

يعني الآن سنة ١٩٧٨ حينما يبدأ المقردون وقدروها بعد ١/١/١٩٧٩ ، عندما يقدرها سنة التقدير ٩٧٩ معناه أن سنة ١٩٧٨ كلها وردت ضمن أحكام هذا القانون المعدل أنا انبهكم أن السنة سنة ١٩٧٨ شملتها أحكام هذا القانون إلا اذا غيرت .

دولة رئيس المجلس

دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء

الواقع أخذ نقاش طويل الموضوع وهنابيين ان موضوع النقاش لا ينتهي . فإذا سمح دولة الرئيس أن يحال هذا القانون ثانية الى اللجنة القانونية ويدرس مع اللجنة المالية والمستشار القانوني لرئاسة الوزراء وهو مدير ضريبة دخل يرضه ويتبع الامور بشكل مفصل .

دولة رئيس المجلس

إن يؤجل بحث هذا القانون ويحال الى اللجنة المالية والقانونية . القانون الذي بعده .

السيد المقرر

دولة الرئيس هل يؤجل القانون كله ام هذه المادة فقط ؟

دولة رئيس الوزراء

في اشكال تفسير قانوني على مسادة واحدة ليس القانون كله .

دولة رئيس المجلس

اذن هذه المادة يؤجل بحثها الى اللجنتين القانونية والمالية الذي - يليه - السيد المقرر .

السيد المقرر

المادة ٣-تعديل الفقرة (١) من المادة (٨) من القانون الاصيل باضافة البند التالي اليها .

الفوائد على اسناد القرض التي تصدرها الشركات المساهمة العامة الصناعية .

ت- كامل الفوائد التي يمنحها حملة اسناد القرض التي تصدرها الشركات المساهمة العامة الصناعية .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على ذلك ؟

لجميع : موافقون

السيد المقرر

المادة ٤- يلغى نص الفقرة (١) من المادة (١٥) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي: أ- تستوفي ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية عن الدخل الخاضع لها من اية شركة مساهمة حسب المعدلات التالية : -

(٥٠) اربعمائة وخمسون فلساً عن كل دينار من دخل الشركات المساهمة المالية وشركات التأمين والصيارف .

هكذا من المأهول

دولة رئيس المجلس
معالي ابو هشام

السيد احمد الطراونه

حتى تكون واضحة نعددا بالشكل التالي : -
٤٥٠ فلس عن كل دينار من دخل الشركات
المساهمة المالية - البنوك، شركات التأمين ،
والصيارف ، لان كلمة مالية بهذا الشكل غامضة .

دولة رئيس المجلس
كمال بك .

السيد كمال الدجاني

أظن في خطأ مطبعي في المادة (٢٥) وليس (١٥)
الشيء الثاني .. جميع الشركات للمساهمة هي
شركات مساهمة مالية ، ولذلك من الافضل حذف
الشركات المساهمة العامة وتقول - ٤٥٠ فلساً عن
كل دينار من دخل شركات التأمين -والبنوك
والصيارف .

دولة رئيس المجلس

معالي احمد بك

السيد احمد الطراونه

لا . نضع كلمة المساهمة العامة في الاول . اما
اذا وضعناها يرجع الضمير لاقرب شيء وهو الصيارف
فقط .

دولة رئيس المجلس

كمال بك .

السيد كمال الدجاني

من دخل الشركات المساهمة العامة التالية -
البنوك وشركات التأمين . الخ .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

سيدي . انا لست من انصار حصر تعريف
الشركات مثل شركات التأمين والبنوك والصيارف
لان القصد هو ترتيب ضريبة معينة على الشركات
التي تتعاطى العمل بأوراق مالية ، لذلك فان اي
حصر لهذه الشركات مثل شركات التأمين والصيارف
والبنوك هو تقييد ل نطاق القانون وعدم المساواة بين
الشركات التي تتعاطى اعمالا مشابهة . فأرجو ان
يكون التعديل بحيث يستوعب الشركات التي تتعاطى
اعمالا متشابهة .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ جمعه حماد .

السيد جمعه حماد

شكراً دولة الرئيس .

دولة الرئيس أنا أقترح تأجيل هذه المادة
لإعادة البحث والتقييم مع نفس المادة التي تفضل
دولة الرئيس واقترح تأجيلها .

أصوات

تثنية .

دولة رئيس المجلس

إذن هل يوافق المجلس على تأجيل القانون
بأكمله واعادته إلى اللجنتين ليأخذ عناية أكثر وتوضيح
أكثر .

الجميع

موافقون .

دولة رئيس المجلس

ست انعام .

السيدة انعام المفتي

يا سيدي لو نعرف النقاط التي يجب الرد
عليها .

دولة رئيس المجلس

اللجان موجودة وسمعت كل النقاط ومن
حفا أن تراعيها . والقانون تأجل بأكمله .

دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء

ما المقصود من تأجيله بكامله . هو اعادته
إلى اللجنتين للصياغة القانونية أما النسب فأقرت

دولة رئيس المجلس

السيد المقرر

أتفق من الاخوان أن يبحثوا في اللجنة
الصياغة القانونية .

دولة رئيس المجلس

يعني المواد التي قرأتها هي التي أجلت

السيد المقرر

(٤٥٠) هي عن الشركات والبنوك
والصيارف وما شابهها .

دولة رئيس المجلس

يوافق المجلس على نسبة (٤٥٠) فلساً

الشركات والبنوك ، الصيارف والتأمين . يرفع
يده الذي يوافق .

عد يا عدنان بك

السيد الامين العام

الجميع

دولة رئيس المجلس

الجميع

شكراً

السيد المقرر

المادة التي تليها : -

(٤٠٠) أربعماية فلس عن كل دينار من
دخل الشركات المساهمة العامة والخصوصية
الأخرى باستثناء الشركات الصناعية المساهمة العامة

دولة رئيس المجلس

ست انعام .

السيدة انعام المفتي

دولة الرئيس أود هنا أن أستفسر عن
موضوع هل يعني هذا ان شركة خاصة صغيرة
دخلها محدد جداً عليها أن تدفع (٤٠٠) فلس
عن كل دينار بغض النظر عن أي مبلغ معين
معنى من الضريبة . اذا كان الأمر كذلك أنسا
أعتقد أنه في كثير من تشجيع الصناعة الصغيرة .

دولة رئيس المجلس

تفضل أبو عصام .

السيد المقرر

دولة الرئيس الواقع لما تفضلت به السيدة
انعام بالنسبة للشركات المساهمة . صاحب المحدة
الصغيرة ليس مساهماً . فالمساهمة سواء كانت
صناعية تجارية تخضع لهذه الضريبة . أما الشركات
العادية غير المساهمة تدفع الضريبة الانفرادية .

دولة رئيس المجلس

كمال بك .

السيد كمال الدجاني

اعتقد ان ابو عصام وضح الفرق بين الشركات
والشركات العادية ليس لها بحث ولا علاقة به لما
القانون .

هكذا من المدهون

دولة رئيس المجلس
الست انعام

السيدة انعام المفتي
لا ادري ما مدى هذا الكلام دقيق ، لان
كثير من الصناعات الآن وكبار رؤوس الاموال
يلجأوا الى التجارة . لان الارباح التي يجنونها من
التجارة كبيرة . يعني عامل من العوامل التي تؤثر
على نمو الصناعة في البلد .

دولة رئيس المجلس
شكراً (٤٠٠) موافقين عليها .
الذي بعده .

السيد المقرر
(٣٨٥) ثلاثمائة وخمسة وثمانون فلماً عن كل
دينار من دخل الشركات المساهمة العامة الصناعية

دولة رئيس المجلس
الاستاذ جمعه حماد .

السيد جمعه حماد
دولة الرئيس في المرة السابقة اقترحنا التأجيل
كانت النسب محسوبة على اساس التأجيل لاعادة النظر
واعطاء فرصة اوسع لدراسة مدى التشريع الذي
يجمعه (٣٨) ر (٣٥) ومسددي خسارة الحكومة او
خزينة الدولة .

دولة رئيس المجلس
نحن الان امام النسبة الاخيرة والتي هي (٣٨٥)
للس .

السيد بلير

السيد المقرر
ياسيدي في الحقيقة بالنسبة لما نفضل به الاخ
جمعة ، ماني شك ان اللجنة المالية بالاضافة الى

وزارة المالية ناقشتها ودرستها دراسة وافية اما .
الامور القانونية من ناحية الصياغة تركت للجنة
القانونية . اما الارقام ما اختلفنا عليها والافضل
للمجلس ان يقرها .

دولة رئيس المجلس

السيد شفيق زوايده

السيد شفيق زوايده

اقترح تنزيل النسبة الى (٣٥٠) فلماً .

دولة رئيس المجلس

ابو هشام .

السيد احمد الطراونه

الاصل هنا ان نراعي مصلحة المواطن المستهلك
ونراعي مصلحة الخزينة . هل الشركات الصناعية
التي اعطيت امتيازات واقامت الصناعة هل نزلت
الاسعار عما كنا نستورد من الخارج بالرغم انها لا
تدفع ضريبة جمارك ؟ اذا كانت الاسعار نزلت على
المواطن فالتنزل الضريبة الى اكثر من (٣٥٠) حتى
الى (٣٠٠) . اما اذا كانت الاسعار كما نستورد من
الخارج فاصبحت تجارية وبقيت كما هي . فنسبة
(٣٨٥) / (٣٨) نسبة عادلة .

دولة رئيس المجلس

السيد المقرر

السيد المقرر

ليس من حق الشركات الكبيرة ان تنزل
الاسعار ام لا ، فالشركات المساهمة يملكها عشرات
الآلاف . لشركة الكهرباء ، عمان عدد مساهميها
(١٤) الف مساهم . وهذه الشركات تمتاز - أي
الشركات العاملة - تمتاز بأنها جماعية جداً . وهذه
اسعارها تحدد مع الحكومة وتبقى فترات طويلة .

واذا تغيرت الاسعار فأنها تتغير لصالح الحكومة
وليس لصالح الشركة . وهذه الشركات ليست
مفاه من الضرائب الجمركية .

دولة رئيس المجلس

سليمان باشا

السيد سليمان ارتيمه

ياسيدي النسبة (٣٨٥) / (٣٥) نسبة جيدة اما
الاسعار فأنها ثابتة لم تتغير بالزيادة او النقص . وما
نوجه من الحكومة بالنسبة لهذه الشركات
المحسوبة وبالنسبة للمواطنين انهم لا يستفيدون من
هذه التسهيلات ما لم تعمل الحكومة على تحديد
الاسعار .

دولة رئيس المجلس

دكتور ربيع

الدكتور محمد ربيع

تفضل دولة الرئيس وقال بأن اللجنة المختصة
وهي اللجنة المالية يأتي رأيها بعد الدراسة والتحقيق
ورأي اللجنة أن تنقص النسبة إلى (٣٥) .

دولة رئيس المجلس

شكراً .

الحقيقة نحن لدينا الان ...

السيد محمود الشريف

السيد محمود الشريف

شكراً دولة الرئيس

الموضوع المطروح للبحث موضوع حساس
ونهم . سمعنا دولة الرئيس يقولون من إنقاص هذا
الرقم جزءاً على تأثر خزينة الدولة . وسمعنا
الأخوان الذين يطالبون بتخفيض الرقم من

٣٨٥ / (٣٥) الى (٣٥) / (٣٥) دون أن يقدموا حجتاً
يردوا بها على ملاحظة دولة الرئيس قائلين مثلاً
ان هذا التخفيض ان يؤثر على خزينة الدولة
الحوار الذي سمعناه هذا الصباح يدور في أفكار
مطلقة وهو في جوهره عملية حسابية دقيقة فلا
الجنة المالية التي استمعت الى ملاحظات وزير
المالية سألته بالتحديد الى أي مدى بالأرقام يمكن
أن تتأثر خزينة الدولة اذا هذا الرقم نزل من
من (٣٨٥) / (٣٥) الى (٣٥) / (٣٥) ولا وزير المالية كما
أتصور قدم أرقام تدل على مدى هذه الخسارة
فالحوار يدور على أساس من الأفكار المطلقة
دون الاستناد الى حجتات وأرقام تقنع جميع
الاطراف بالاضرار والمكاسب التي يمكن أن تنجم
عن إبقاء هذا الرقم على ما هو عليه أو تخفيضه
لذلك ونظراً للجدل الذي اتسع حول هذه النقطة
أقترح على المجلس الكريم أن هذا الموضوع
أيضاً يحال هذه النقطة بالتحديد الى اللجنة المختصة
ثانية من قبل اللجنة المالية بحيث يتفضل معالي
وزير المالية ويأتي الى هذا الاجتماع مسلماً
بالأرقام ليبرهن الى أي مدى يمكن ان تتأثر
خزينة الدولة من هذا التخفيض ، وعلى الاخوان
الذين يطالبون بالتنزيل ان يردوا بالمقابل ليبرهنوا
على ان هذا التخفيض لا يضر خزينة الدولة .
نحن نتعامل في قضية خطيرة ومهمه نريد تشجيع
الصناعة وكلنا متفقون على ذلك ولكننا متفقون
على عدم إلحاق الاذى بخزينة الدولة فهذه مسألة
لا يحسمها الحوار . بحسبها الأرقام والحساب
الدقيق ، ونحن بصراحة وللأسف غير متوفر عند
أي شخص من الاشخاص الذين طرحوا أفكاراً
في هذه الجلسة هذا اليوم . لذلك أنا ارى
أن تحال هذه النقطة مرة ثانية للجنة لكي تتحاور

هكذا من المأهول

بطريقة كافية ومعقمة مع وزير المالية حتى إما أن يقنعها من وجهة نظره وأن أن تقنع من وجهة نظرها وحينئذ حين تعرد للمجلس تكون القضية قد استوفيت بحثاً ودراسة وتمحيصاً ويستطيع المجلس أن يتخذ قراره بناءً على حيثيات وأرقام واضحة وشكراً .

دولة رئيس المجلس

شكراً .

الحقيقة أحب أن اذكر للمجلس بأن القانون المعمول به حالياً وضع ضريبة (٤٥٪) على كل شيء على الشركات العامة والخاصة وجميعها . جاءت اللجنة المالية وعملت ثلاث فئات آخرها كانت الصناعية المساهمة العامة والتي كانت في عام ١٩٦٤ (٣٨٥٪) ففي ضوء هذا التضخم الذي حصل . وفي ضوء مطالبات المجلس في أن تظل الخدمات بازدياد وتطور وأسعارها زادت وقت الجماعة عند هذه النقطة وتمنوا أمانة والأمانة كانت مجرد عامل مساعد لكن القرار هو (٣٨٥٪) وأمام المجلس الآن اقتراح بأن يوافق على القرار أو أن يؤجل .

أبو عصام .

السيد المقرر .

سيدي الحقيقة ان اللجنة لم تدرس الموضوع في جلسة واحدة بل درستها في جلسات متعددة مع وجود معالي وزير المالية . والارقسام تعطي لأول رهلة نقص . ولكننا ايقينا على (٤٥٠) من جهة وعلى (٤٠٠) من جهة اخرى . واخذنا بعين الاعتبار تشجيع الصناعة . ولكن اذا اخذت النسبة ٣٥٪ فالتأثير يكون مهم .

دولة رئيس المجلس

الان لدينا اقتراح من بعض الاخوان في ان يخفف او يؤجل . من يؤيد هذا الاقتراح .

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

نحن صوتنا على الفقرتين الاوليتين ووضعنا أمام الفقرة الأخيرة . ولذا لا يجوز اطلاقاً ان تعود لبحث موضوع انتهى بحته الا الفقرة الأخيرة فقط .

دولة رئيس المجلس

لدينا الان اقتراح اللجنة المالية وقرارها بأن يوافق المجلس على ذلك . جاء الاخ محمود وطرح فكرة تخفيض ال (٣٥٪) من يؤيد .

السيد محمود الشريف

قلت حسناً للجدل الدائر على غير استناد لارقام واضحة ولم اطرح (٣٥٪) . أنا شخصياً اميل الى (٣٨٥٪) ولكن حسناً للتراع الذي لا يستند الى ارقام انا اميل لتحميل اللجنة المالية مسؤولية القرار ووافق على النسبة .

دولة رئيس المجلس

دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء

الواقع هذه المادة اخذت جدل كبير جداً . الارقام التي اجري عليها التخفيض في هذا القانون هي (٦٠٠) ألف دينار . وزير المالية عاود بعد الاجتماعات مع اللجنة المالية ، ودرسنا هذا الموضوع ووجدناه يكلف ربع مليون دينار . نحن عندنا بالقانون ان ما كان عليه قبل عدة سنوات . ونادراً . يكون هناك تشريع ضريبي ونعود الى التخلي عنه . وهذا لا يمكن ان يحدث للقيدين الضريبية . لا تعرف

٤ - مقررات اللجنة المالية

دولة رئيس المجلس

نأتي للمادة الرابعة من جدول الاعمال وليفضل مقرر اللجنة المالية معالي السيد محمد الفرخان العبيدات .

السيد المقرر

قرار رقم (٤)

اجتمعت اللجنة المالية والادارية صباح يوم الاثنين الموافق ٧٨/١٠/٣٠ برئاسة معالي رئيس اللجنة الدكتور خليل السالم واصحاب المعالي والعطوفة السادة : مقرر اللجنة محمد الفرخان عبيدات - عبد الوهاب المجالي - عبد المجيد حجازي - محمد علي بدير - محمود الصرايره - ونعيم التل - ووليد عصفور .

ونظرت في مشروع قانون رخص المهن لسنة ١٩٧٨ المحال عليها من المجلس الكريم كما اجتمعت مساء يوم الأربعاء الموافق ٩٧٨/١١/١ برئاسة معالي رئيس اللجنة الدكتور خليل السالم والاعضاء ، كما حضر الجلسة دولة رئيس المجلس الوطني ومعالي وزير الشؤون البلدية والقروية ومساعد وكيل الوزارة وبنتيجة البحث والدراسات لجميع مواد المشروع المذكور وبعد شطب النصوص المكررة فيه قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بعد الحذف والتعديل وبالنص المرفق .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

مصدق الامين العام

اللجنة المالية والادارية

في ضريبة تعود الى الخلف . هذا التخفيض عندما يحصل لن يتعكس على اسعار الخدمات سواء الكهرباء او الاسمنت او المحروقات . هذا عبارة عن زيادة ارباح للمساهمين . فترلتنا من (٤٥٪) الى (٣٨٥٪) . نزلت ٦٥٪ من اجل ان نرفع ارباح هؤلاء المساهمين .

دولة رئيس المجلس

اذن قرار اللجنة المالية مطروح للموافقة من يوافق على قرارها بنسبة (٣٨٥٪) يرفع يده .

السيد الامين العام

الاكثرية .

دولة رئيس المجلس

أبو عصام .

السيد المقرر

ياسيدي في نقطة اريد ان اوضحها . وهو ان لا يؤخذ بالتأجيل لان السنة المالية قاربت على الانتهاء

دولة رئيس المجلس

سيكون هناك اجتماع للجنة القانونية والمالية يوم الأربعاء القادم .

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

انا في ملاحظة هامشية على قرار اللجنة كنت قد اشرت اليه في مطلع المناقشة من التردد الذي حصل وارجو ان يؤخذ به في القرارات التالية . وان يكون قرار اللجنة واضحاً ولا يحمل المجاملة .

دولة رئيس المجلس

يؤجل وتعاد اجالته الى اللجنتين المالية والقانونية الذي بعده .

هكذا من المفضل

- المقرر (متابعاً) هذه هي الاسباب الموجبة ومن ثم ساقراً ملحق القرار رقم (٤) .
- ملحق للقرار رقم (٤) المؤرخ في ١٩٧٨/١١/١
- اجتمعت اللجنة المالية والادارية الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الموافق ١٩٧٨/١١/١٨ برئاسة معالي رئيس اللجنة الدكتور خليل السالم وحضور اصحاب المعالي والسعادة مقرر اللجنة محمد الفرحان العبيدات وعبد المجيد حجازي وممدوح الصرايرة ومحمد علي بدير ، وتغيب عن الجلسة السيد عبد الوهاب المجالي ووليد عصفور وقررت التوصية بما يلي :-
- ١ - (حذف العبارة التالية من المادة (٣) تدفع حصيلة الرخص الى آخر المادة)..... والاستعاضة عنها بما يلي :-
- (وتوزع حصيلة هذه الرخص على القرى التي ليس بها مجالس بلدية بقرار من مجلس الوزراء وبناء على تنسيق الوزير) .
- ٢ - ورد خطأ مطبعي في البند (٦) من الجدول في قيم رسوم الفئة الاولى والثانية ، والصحيح هو كما كان عليه سابقاً في الجدول الوارد من الحكومة .
- ٣ - اضافة عبارة (بنفس المدينة او القرية) على الفقره (د) وبآخرها من البند (٢) من الرقم (٩) من الجدول ، كما تضاف نفس العبارة على آخر البند (ج) من البند (٢) من عنوان النقل البري .
- ٥ - اضافة حرف (لا) بعد كلمة المساحة في البند (ج) من رقم (٢) من عنوان الصناعة اليدوية والصناعة الخفيفة .
- ٦ - (سقوط بعض الكلمات طباعيا من بعض البنود) يرجى اعتبارها كما وردت في الجدول (سابقاً) .
- مصدق الامين العام
- عدنان يعون اللجنة المالية
- الاسباب الموجبة لقانون رخص المهن :-
- ١ - كانت البلديات تطبق القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٧٢ ، والذي صدر في ظل اوضاع اقتصادية مقبولة في ذلك الوقت .
- ٢ - نتيجة للتطور في تقديم الخدمات والتوسع فيها وبالتالي زيادة كلفة هذه الخدمات ، اصبح المردود المالي للبلديات من جراء تطبيق هذا القانون لا يساوي كلفة هذه الخدمات .
- ٣ - قامت امانة العاصمة عام ١٩٧٦ ، والتي كانت تطبق القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٧٢ ، واصدرت قانونا خاصا بها رقم (٤٤) لسنة ١٩٧٦ ، رفعت بموجبه رسوم رخص المهن بحيث اصبحت تحصل (٦٧٠٠٠٠) سنة ١٩٧٧ بينما تحصل كافة البلديات المملكة والبالغة (٨٩) بلدية مبلغا مقداره (٩٥٠٠٠) .
- ٤ - ولله الاسباب ارتأينا وضع هذا القانون واخلفنا الاعتراف بتطوير بعض النصوص برفع الغموض عنها وتسهيل اجراءات التطبيق كما رفعت نسبة الرسوم بمعدل ثلاثة اضعافا للبلديات الفئة الاولى وضممت للبلديات الفئة الثانية مع اعتقادنا بأن كلفة الخدمات قد ارتفعت عشرة اضعاف .

قانون رخص المهن رقم () لسنة ١٩٧٨

لأده ١ - يسمى هذا القانون (قانون رخص المهن لسنة ١٩٧٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للافظاظ والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

الوزير
وزير الشؤون البلدية والقروية .

البلدية
اي بلدة او مجلس قروي باستثناء امانة العاصمة .

المجلس البلدي
مجلس اي بلدية او لجنة بلدية او المجلس القروي .

رئيس البلدية
رئيس المجلس البلدي او من يفوضه

منطقة البلدية
حدود البلدية التنظيمية .

المهنة
اي صناعة او حرفة او تجارة او اي عمل اخر مما يخضع للرسم او يعنى منه بمقتضى احكام هذا القانون .

الرخصة
رخصة ممارسة المهنة الصادرة بمقتضى احكام هذا القانون .

المحل
اي مكان مخصص لممارسة مهنة في منطقة البلدية .

الشخص
اي شخص طبيعي او معنوي .

الشركة
اي شركة كما هي معرفة في قانون الشركات المعمول به .

الوكيل
الوكيل التجاري او الوكيل بالعمولة والممثل التجاري سواء كان البيع او العمل لحسابه او لحساب من يمثله .

الوسيط
كل من يتعاطى مهنة التوسط في اجراء العقود والمعاملات دون ان يلحق به شيء من تبعاتها .

المستودع المتصل
مكان تخزين البضائع المتصل بالمحل ولا تجري فيه المعاملات التجارية .

المستودع المنفصل
مكان تخزين البضائع المنفصل عن المحل ولا تجري فيه المعاملات التجارية .

تاجر الجملة
المستورد او التاجر الذي يبيع بالجملة لتجار المفرق .

الالة الميكانيكية
اي آلة تدار بالضغط البخاري او القوة الكهربائية التي تزيد طاقتها عن فاذ واحد ،

هكذا من المأهول

ولا يستوفي اي رسم اضافي بسبب تعدد الاشخاص .

هـ - لا يجوز تحويل الرخصة الى اي شخص اخر الا في الاحوال المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٥ - أ - اذا مارس شخص واحد أكثر من مهنة واحدة في محل واحد فيستوفى الرسم المستحق بالنسبة للمهنة الاعلى رسماً .

ب - اذا مارس اكثر من شخص مهناً مختلفة او متشابهة في محل واحد وذلك على وجه الاستقلال فيستوفى من كل شخص رسم المهنة التي يمارسها .

ج - يعتبر المستودع المنفصل فرعاً للمحل ويستوفى عنه الرسم المقرر للفرع .

د - اذا تعاطى شخص مهنة البيع بالجملة وبالمفرق في وقت واحد يحدد الرسم على اساس البيع بالجملة .

هـ - اذا كان لطالب الرخصة مستودعات او ساحات في مركز عمله لحزن بضاعته فقط فلا يستوفى منه اي رسم اضافي عن تلك المستودعات او الساحات كما لا يستوفى منه رسم اضافي عن مكتب الادارة التابع للمحل المرخص .

و - يعتبر اي عدد من المحلات المتلاصقة بمثابة محل واحد اذا كانت المحلات مفتوحة على بعضها وتابعة لطالب

المركبة
الباص او سيارة شحن البضائع وصهاريج النقل والسيارات الثلاثية .

السيارة
سيارة نقل الركاب المرخصة التي لا تزيد حمولتها على ثمانية اشخاص عدا السائق .

المادة ٣ - يتولى محاسب المالية جميع الصلاحيات المخولة لرئيس البلدية لغايات تطبيق احكام هذا القانون بالنسبة للاسكان التي تقع خارج حدود البلديات وتدفع حصة الرخص الصادرة للوزارة تفصيلاً بتوزيعها على القرى والمجالس القروية .

المادة ٤ - أ - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة ، لا يجوز لاي شخص ان يتعاطى اي مهنة في منطقة البلدية ما لم يحصل على رخصة بذلك ويدفع الرسم المستحق عليها وفقاً للجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون .

ب - يعفى من الحصول على الرخصة ومن دفع الرسم جميع الذين يتعاطون المهن المدرجة في الجدول (٢) الملحق بهذا القانون .

ج - يضع الوزير التعليمات والشروط الخاصة باصدار الرخص بمقتضى احكام هذا القانون ، وتنتشر في الجريدة الرسمية .

د - اذا مارس اكثر من شخص واحد مهنة واحدة في محل واحد يتسلم الرخصة باسمهم

الرخصة ومخصصة لتعاطي المهنة نفسها .

ز - اذا كان طالب الرخصة شخصاً خاصاً لرسم الرخصة عن مهنة يمتنعها ومساكن المقاولات او التمهيدات التي تختلف بطبيعتها عن مهنته وبالإضافة لما بموجب عقود خاصة تزيد قيمة اي منها عن خمسمائة دينار يستوفى منه فرق الرسم اذا كان رسم المقاولات او التمهيدات اكثر من رسم المهنة التي يمتنعها وتشمل احكام هذه الفقرة متعهدي اقالام البلديات .

بلاذ ٦ - أ - يعمل بالرخصة لمدة سنة واحدة اعتباراً من اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة وينتهي العمل بها في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من تلك السنة . وذلك بغض النظر عن التاريخ الذي صدرت فيه خلالها .

ب - يستوفى رسم الرخصة كاملاً اذا صدرت خلال النصف الاول من السنة اشهر ويستوفى نصف ذلك الرسم اذا صدرت في اي وقت من النصف الثاني من السنة .

المادة ٧ - عند اصدار الرخصة تستوفى عنها الرسوم المقررة للجدول (١) الملحق بهذا القانون وفقاً للقواعد والاسس التالية :
أ - رسم الفئة الاولى لا يستوفى من

المكلفين في بلديات مراكز المحافظات والاولية .

ب - رسم الفئة الثانية - يستوفى من المكلفين في البلديات الاخرى ولمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان ينقل ايأ من هذه البلديات من الفئة الثانية الى الفئة الاولى .

المادة ٨ - أ - يقدم طلب الحصول على الرخصة الى رئيس البلدية على النموذج المقرر مرفقاً بالمستندات والبيانات المطلوبة وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ البدء بممارسة المهنة فعلاً ويصدر رئيس البلدية قراراً بالموافقة على الطلب اذا كان مستوفياً للشروط المنصوص عليها في هذا القانون .

ب - تحقيقاً لغايات هذه المادة ، تعتبر بداية ممارسة المهنة بالنسبة لمتعهد اقالام البلدية من التاريخ المحدد بمباشرة تنفيذ التمهيد .

ج - اذا لم يقدم طلب الحصول على الرخصة خلال المدة المحددة في الفقرة (أ) من مئة مائة ،

يستوفى مع رسم الرخصة من المخالفات غرامة مالية تعادل (٣٥٪) من ذلك الرسم .

هكذا من المأهول

المادة ٩-أ- تعتبر الرخصة صالحة لتعاطي

المهنة في الموقع المحدد في الرخصة ويجوز بموافقة رئيس البلدية نقل المحل الى موقع آخر لممارسة تلك المهنة فيه على ان يدفع صاحب المحل رسماً مقطوعاً قدره ديناراً واحداً في هذه الحالة.

ب- يحق لأي شخص بمراقبة رئيس البلدية تغيير نوع المهنة التي يمارسها في المحل خلال السنة ويشترط في ذلك .

١- ان تكون المهنة من المهن المسموح بممارستها في موقع المحل .

٢- ان يدفع الفرق في الرسم بين المهنتين على الا يقل هذا الرسم عن دينارين في أية حالة من الحالات .

المادة ١٠-أ- تصدر الرخصة لأي مهنة في الاماكن المخصصة لها بموجب قانون تنظيم المدن والقرى والابنية وبالشروط والتعليمات التي يحددها الوزير بتنسيق من المجلس البلدي وتنتشر بالجريدة الرسمية وكل مخالفة لها تعرض المخالف لعدم تجديد ترخيصه واغلاق المحل بالاضافة الى العقوبة المقررة بمقتضى احكام هذا القانون.

ب- على رئيس البلدية بعد تأمين الخدمات العامة للاماكن المخصصة لممارسة أي مهنة واللازمة مباشرة

لممارستها ان يجهل لمدة لا تقل عن ستين ولا تتجاوز خمس سنوات الاشخاص الذين رخص لهم قبل نفاذ احكام هذا القانون بممارسة تلك المهنة خلافاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة بنقل محلاتهم الى الاماكن التي تم تأمين الخدمات العامة لها . وبعد انقضاء مدة الامهال يعتبر أي محل لم ينقل خلالها غير مرخص ويصدر رئيس البلدية قراراً بأغلاقه . بالاضافة الى تعرض المخالف للعقوبات المقررة بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ١١-أ- اذا فسخت شركة واعيد تشكيلها الشركاء انفسهم واطبق على الشركة اسم آخر دون تغيير المهنة التي كانت تمارسها فيستمر مفعول الرخصة الى ان تنتهي مدتها.

ب- اذا كانت الرخصة صادرة باسم شخص او اشخاص وانضم الى المحل اشخاص آخرون او انسحب منه بعض الاشخاص فتستمر ممارسة المهنة بأسماء الاشخاص الذين صدرت الرخصة لهم الى ان تنتهي مدتها .

ج- اذا توفي شخص حصل على رخصة يجوز لورثته او لاحد منهم ممارسة المهنة حتى انتهاء مدة الرخصة .

للمادة ١٢-أ- يقدم طالب تجديد الرخصة الى رئيس البلدية او محاسب المالية على النموذج المقرر خلال شهري كانون الثاني وشباط من السنة والوزير تجديد هذه المدة لشهر واحد على الأكثر اذا رأى ضرورة لذلك .

ب- اذا لم يقدم طلب تجديد الرخصة خلال الفترة المحددة بالفقرة (أ) من هذه المادة وقبل انتهاء مهلة أخرى مددت تلك الفترة اليها يستوفى من طالب التجديد:

١- رسم الرخصة كاملاً .

٢- مبلغ اضافي كعقوبة مالية تعادل ٥٠٪ من رسم الرخصة .

ج- على أي شخص لا يرغب في تجديد رخصة المهنة الصادرة له او الذي يتوقف عن ممارسة المهنة خلال السنة لأي سبب كان ان يعلم رئيس البلدية او محاسب المالية خطياً بذلك .

للمادة ١٣- على الشخص الذي يرغب في الحصول على رخصة مهنة داخل منطقة البلدية ان يبرز عند طلب الرخصة او تجديدها شهادة تتضمن ان تلك المهنة قد تم الترخيص بممارستها من الجهات المختصة بذلك بموجب قوانينها الخاصة .

المادة ١٤- اذا فقدت او تلفت الرخصة ، تصدر البلدية رخصة أخرى بدلا عنها بناء على طلب صاحبها مقابل رسم مقطوع قدره دينار واحد ويسري مفعولها للمدة الباقية من السنة المالية المتعلقة بها .

المادة ١٥-أ- لرئيس البلدية او محاسب المالية في أي وقت اجراء تفتيش على المحلات للتحقق من مراعاة اصحابها لأحكام هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه .

ب- تعلق الرخصة في مكان ظاهر للعيان من المحل وتبرز لأي موظف مفوض بتطبيق او تنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك موظفي ديوان المحاسبة ولاولئك الموظفين تدقيق الرخصة وطرح أي سؤال او استيضاح بشأنها على صاحبها .

المادة ١٦- تحصل جميع رخص المهن والغرامات التي تتحقق بموجب هذا القانون بمقتضى قانون تحصيل الاموال الاميرية او أي تشريع آخر تحصل بموجبه اموال البلدية .

المادة ١٧- تعفى من رسوم طوابع الواردات جميع الطلبات والشهادات المتعلقة بهذا القانون .

هكذا من المأمور

ج- يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة
دنانير أو بالحبس مدة اسبوعين
او بكلا العقوبتين :

١- اعمل وضع الرخصة في مكان
ظاهر للعيان .

٢- خالف أي حكم آخر من أحكام
هذا القانون او خالف أي شرط من
الشروط المشار اليها في الفقرة
(ج) من المادة (٤) من هذا
القانون .

المادة ١٩- لمجلس الوزراء اصدار الانظمة
اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ٢٠- يلغى قانون رخص المهن رقم (٣٨)
لسنة ١٩٧٢ .

المادة ١٨- أ- يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة
دنانير ولا تزيد عن مائة
دينار أو بالحبس مدة لا تزيد
على ثلاثة اشهر او بالعقوبتين
معاً كل من :-

١- مارس مهنة في أي محل بدون
ترخيص .

٢- غير موقع المحل الذي صدرت
له الرخصة او غير المهنة التي
صدرت بها خلافاً لأحكام هذا
القانون .

ب- بالاضافة الى ما ورد في الفقرة
(أ) من هذه المادة يحكم بإغلاق
المحل الى ان يستكمل المخالف
اجراءات الترخيص او يقوم
بازالة اسباب المخالفة .

جدول رقم (١)

رسوم رخص المهن

البنسلفةقرة	المهنة	الفترة الأولى	الفترة الثانية
فلس	دينار	فلس	دينار
البنوك والمؤسسات المالية			
١ -	١ . المركز الرئيسي للبنوك المحلية والاجنبية	٧٥٠	٤٠٠
	٢ . فروع البنوك	٢٠٠	٢٠٠
	٣ . محلات التسليف والاستثمارات المالية فقط .	١٥٠	١٠٠
	٤ . محلات بيع الاسهم والسندات المالية	١٥٠	١٠٠
٢ -	الصرافون		
	١ . الدرجة الاولى	١٨٥	١٢٥
	٢ . الدرجة الثانية	١١٥	٧٥
٣ -	شركات التأمين		
	١ . المركز الرئيسي	٢٢٥	١٥٠
	٢ . الفروع	١٣٥	١٠٠
	٣ . فروع ووكلاء شركات التأمين الاجنبية	٢٢٥	١٥٠
٤ -	الصاغة وباعة المعادن والمجوهرات		
	١ . باعة الذهب والمجوهرات والاحجار الكريمة جملة ومفرق	٥٥٠	٣٠٠
	٢ . باعة الفضة جملة ومفرق	٢٥٠	١٥٠
	٣ . مشاغل الصياغة الذهبية والفضية	١٥٠	١٠٠
٥ -	الوسطاء التجاريون والوكلاء ومخلصو البضائع		
	١ . وسطاء وسماسة الخضار والفواكه	٥٠	٣٠
	أ . اذا كان الطالب شركة		
	ب . اذا كان الطالب فرداً	١٥	١٠

هذا من المصنف

٢ • وسطاء وسماصة بيع وشراء الاراضي وتأجير العقارات

١٢٥	٧٥	أ • اذا كان الطالب شركة
٣٥	٢٠	ب • اذا كان الطالب فرداً
٧٥	٥٠	٣ • الركلاء والوسطاء التجاريون
٣٥	٢٠	أ • اذا كان الطالب شركة
٣٥	٢٠	ب • اذا كان الطالب فرداً
١٥٠	١٠٠	٤ • المخلصون على البضائع
		أ • اذا كان الطالب شركة يستوفى ذات الرسم عن كل فرع لصالح البلدية التي يوجد فيها ذلك الفرع
٣٥	٢٠	ب • اذا كان الطالب فرداً

الاستيراد والتجارة العامة وتشمل الاشخاص والشركات ومستودعات الادوية ويستوفي الرسم على اساس رأس المال المسجل حسب الفئات التالية :

٢٥	٥	١ • من دينار الى ٥٠٠٠ دينار
٤٠٠	١٦٠	٢ • من ٥٠١ الى ١٠٠٠٠ دينار
٥٥٠	٢٢٠	٣ • من ١٠٠٠١ الى ٣٠٠٠٠ دينار
٧٥	٣٠	٤ • من ٣٠٠٠١ الى ٥٠٠٠٠ د .
١٢٥	٧٥	٥ • من ٥٠٠٠١ دينار الى ٧٠٠٠٠ د .
١٥٠	١٠٠	٦ • من ٧٠٠٠١ دينار الى ١٠٠٠٠ د .
٢٠٠	١٢٥	٧ • من ١٠٠٠٠١ دينار الى ١٥٠٠٠٠ د .
٢٥٠	١٥٠	٨ • من ١٥٠٠٠١ دينار الى ٥٠٠٠٠٠ د .
٣٥٠	٢٠٠	٩ • من ٥٠٠٠٠١ دينار فما فوق
٣٥٠	٢٠٠	١٠ • تجارة عامة

٧ - المتعهدون

٣٠٠	٢٠٠	١ • الدرجة الاولى
٢٢٥	١٥٠	٢ • الدرجة الثانية
١٥٠	١٠٠	٣ • الدرجة الثالثة
١٢٥	٧٥	٤ • الدرجة الرابعة
١٠٠	٥٠	٥ • الدرجة الخامسة
٧٥	٣٥	٦ • الدرجة السادسة

٨ - تجارة البيع بالجملة والمفرق بدون استيراد

٤٠	٢٠	١ • التجارة بالسيارات والمركبات والالات واطارات السيارات والالات وقطعها واحجار المطاحن والدراجات النارية والاجهزة الطبية ومواد البناء الاولى (كالاسمنت والحديد والخشب) واللازم الصحية واثاث البيوت والسجاد والتلاجات والفسالات والتلفزيونات .
----	----	---

٢ • التجارة باجهزة الراديو والصوبات والمداقي والمراوح والساعات والمصابيح الكهربائية ومركبات الاطفال والنظارات والالات التصوير ولوازمها وماكينسات الخياطة ولوازم وبطاريات السيارات وادوات الكهرباء للسيارات ومواد الدهان والزيوت المعدنية وادوات المكنسة والالبسة الجاهزة والمشروبات الروحية والاسلحة والاحذية

٢٥	١٠	٣ • التجارة بمال القبان والاقمشة والنوفوتيه ولوازم الخياطة والادوات المنزلية والبلاستيكية والالات الموسيقية والمواد الكيماوية والزجاج والعلاجات الزراعية ومواد التجميل والكائنات الحية للزينة
----	----	---

٢٠	١٠	٤ • التجارة بالروائح والزيوت العطرية والزهور الطبيعية والصناعية وشباك الصيد والحبال والخيطان والمضارب والخيام ومجلات بيع الجرائد والمجلات والقرطاسية ومجلات بيع المحروقات من غير المضخات .
----	----	--

١٠	٥	٥ • التجارة بالنوفوتيه على بسطات او واجهات المحلات
----	---	--

هكذا من الأهل

٦ التجارة بالبقالة والخضار والفواكه

واللحوم والالبان والزيوت المحمصة

والحطب وغيرها من المواد الاستهلاكية

أ - المناطق التجارية ٢٠ ١٠

ب - المناطق السكنية ١٠ ٥٥

الخدمات العامة

١ خدمات النقل والسياحة

أ - محلات ووكالات النقل البحري ١٢٥ ٧٥

ب - مكاتب النقل الجوي ١٠ ٤٠

ج - مكاتب السياحة والسفر

١ المكاتب التي تملك وسائل نقل الركاب ١٥٠ ٢٥

٢ المكاتب التي يعمل بها طالب الرخصة

بالرسالة والكسبون ٣٥ ٢٠

د - يستوفى نصف الرسم عن كل فرع

للمحلات المذكورة اعلاه

٢ النقل البري

أ - محلات النقل البري التي يستخدم فيها

صاحب الرخصة المركبات ١٠٠ ٥٠

ب - محلات نقل الركاب التي يمتلك فيها

صاحب الرخصة السيارات

١ السفريات الخارجية ٥٠ ٣٠

٢ السفريات الداخلية ٢٥ ١٥

ج - يستوفى نصف الرسم عن كل فرع

للمحلات المذكورة اعلاه

٣ الفنادق والتزل والبالسيونات

أ - درجة أولى (٥) نجوم عن كل غرفة ٥

ب - درجة ثانية (٤) نجوم عن كل غرفة ٣ ٢

ج - درجة ثالثة (٣) نجوم عن كل غرفة ٢ ١

د - درجة رابعة (٢) نجوم عن كل غرفة ١ ٧٥٠

هـ - درجة خامسة (١) نجمة واحدة عن كل غرفة ٧٥٠ ٥٠

و - غير مصنف مقطوع ٨ ٦

٤ المطاعم

أ - درجة أولى (٥) نجوم ٥٠ ٣٥

ب - درجة ثانية (٤) نجوم ٣٥ ٢٠

ج - درجة ثالثة (٣) نجوم ٢٥ ١٥

د - درجة رابعة نجمتان ١٢ ٨

هـ - درجة خامسة نجمة واحدة ٨ ٥

و - غير مصنف ٥ ٣

٥ المقاهي

أ - درجة أولى ٣٥ ٢٠

ب - درجة ثانية ٢٥ ١٥

ج - درجة ثالثة ١٢ ٨

د - درجة رابعة ٨ ٥

هـ - درجة خامسة ٥ ٣

٦ محلات المرطبات

أ - درجة أولى ٢٠ ١٠

ب - درجة ثانية ١٠ ٥

ج - درجة ثالثة ٥ ٣

٧ محلات الحلويات والمعجنات

أ - درجة أولى ٣٠ ١٥

ب - درجة ثانية ٢٠ ١٠

ج - درجة ثالثة ١٠ ٥

٨ الأفران

أ - الأفران الآلية الكهربائية ٣٠ ١٥

ب - الأفران المعدة لتجهيز الخبز والكمك

ويبيعهم ٢٥ ١٠

ج - الأفران المعدة لتجهيز الخبز فقط ١٠ ٥

د - أفران التتور المعد للخبز ويبيع ١٠ ٥

هـ - المحلات المخصصة لبيع الخبز والكمك ١٠ ٥

٩ دور اللهو واماكن التسلية

أ - صالات اللهو والكباريات والبياترواوت ٧٥ ٥٠

ب - صالات الرقص ٥٠ ٣٠

هكذا من الأهل

دور السينما والمسارح

أ - الدرجة الأولى عن كل مقعد	٢٠٠	١٥٠
ب - الدرجة الثانية عن كل مقعد	١٥٠	١٠٠
ج - الدرجة الثالثة عن كل مقعد	١٠٠	٧٥
١١ - محلات البلياردو والبولينغ	٢٠	١٠
١٢ - الحانات	٣٥	٢٠
١٣ - الخدمات التجارية المستقلة	١٠	٥
(برك السباحة)	١٠	٥
١٤ - محلات ضرب النيشان	١٠	٥

١ - المهن الحرة

أ - فاحصو النظارات سواء كان عمل الفحص

مستقلاً أم لا

ب - المهن الطبية المساعدة (المختبرات الطبية

والكيماوية وميكانيكو الأسنان)

٢ - مكاتب الديكور والمساحه

أ - مكاتب الديكور

ب - مكاتب المساحه المخصصه

ج - يضاعف الرسم على شركات المساحه

الديكور

١١ - دور النشر والانباء والأعلانات ومكاتب الخدمات

أ - اذا كانت شركة تخضع للبند ٦

ب - دور التوزيع

ج - وكالات الأنباء

د - مكاتب الاعلانات والدعاية

هـ - مكاتب الخدمات ومكاتب الطلبة

و - العلاقات العامة والمعامل التجارية والزراعية

١٢ - محلات تصليح الاجهزة الكهربائية ومحلات الحرف اليدوية

والراهدير والفصالات ومحلات تمديد الأسلاك

١٥ - الاسلاك الكهربائية للمنازل والمباني التجارية والصناعية

١٧ - محلات ميكروغراف والمخطاطين

٣ - محلات الآلات الدقيقة

الخياطون

أ - خياط وتاجر اقمشه (غير مستورد)

ب - خياط

ج - خياط ييجامات وبنطلونات وقمصان

د - خياط الالبسة الغريبة

١٤ - المصورون

أ - المصورون العاديين

ب - مصور الوثائق

١٥ - محلات الحلاقة والتجميل واللباقة البدنية

أ - محلات الحلاقة العامة

ب - للرجال عن كحل كرمي

ج - للنساء كوافير عن كحل كرمي

٢ - محلات التجميل واللباقة البدنية

٣ - صالون مسح الأحذية

١٦ - محلات صنع الأحذية

أ - صانع أحذية وبائع بالمفرق لما يصنعه

ب - مصلح أحذية (اسكاني)

١٧ - محلات التجارة والحداثة والتجديد

أ - نجار فرنجي

ب - نجار عربي

ج - حداد فرنجي

د - حداد عربي

هـ - لحام انكسجين

و - محلات السمكية وتبيض النسيج

١٨ - محلات النسيج والدهان ومحلات الحرف

اليدوية

هكذا من الأصل

٧ - تنجيد ودهان الآلات وحفر الخشب

١٥	٠٨
٠٤	٢
٠٤	٠٢
٢٥	١٥
٠٤	٠٢
٠٤	٠٢
١٠	٠٥

١٣ - تجليد الكتب والمجلات

الصناعات اليدوية والصناعات الخفيفة

١ - محلات فك اجزاء السيارات والمركبات

والالات الميكانيكية على اختلاف انواعها

او فك اي جزء منها او من اجسامها او خراطتها

واستبدال التالف في تلك الاجزاء واعادة

تركيبها وغير ذلك من الاعمال المتعلقة

بالسيارات والمركبات والالات الميكانيكية

وتستوفى الرسم حسب الترتيب التالي :

٣٠	١٥
٣٠	١٥
٢٠	١٠

و محلات تركيب زجاج السيارات

د - المحلات المعدة لتنجيد وتصليح فرش

السيارات والمركبات الميكانيكية

هـ - تصليح الاطارات (البناشر) وتصليح

الزموكرات والبريكات

٢ - أ - مفضحات بيع وتوزيع الوقود والمواد

المشتعلة

ب - محلات تشحيم وغسيل السيارات والمركبات

ج - محلات ايواء السيارات والمركبات اذا

كانت المساحة تزيد عن (٢٥٠) متر مربع .

د - محلات ايواء السيارات والمركبات اذا

كانت المساحة تزيد عن (٢٥٠) متر مربع

٣ - أ - معامل البلاط والمزايكو

ب - معامل الطوب

ج - مشاغل التريكو اليدوية

د - مشاغل الخياطة

هـ - مشاغل قص وشطف الزجاج

و - مشاغل الاحذية

ز - معامل المزايكو

اليدوية

١٩ -

المعامل والمصانع ودور القوى الكهربائية

المعامل والمصانع والمطاحن والمتاجر ودور

القوى الكهربائية على اختلاف انواعها سواء

استعملت في عمليات الانتاج فيها اي الفران

او كراجات او لم يستعمل ولا يشمل هذا

البند المصانع والمشاغل التي خصص لها

بند آخر في هذا الجدول ويستوفى الرسم

على اساس رأس المال المسجل حسب

الفئات التالية : -

٣٠	١٥
٣٥	٢٠
٤٥	٢٥
٦٠	٣٠
٧٥	٤٠
١٠٠	٥٠
١٢٥	٦٠
١٥٠	٧٥
١٥٠	١٠٠

١ - من دينار واحد الى ٥٠٠٠ دينار

٢ - من ٥٠٠ ١ دينار الى ١٠٠٠٠ دينار

٣ - من ١٠٠٠ ١ دينار الى ٢٠٠٠٠ دينار

٤ - من ٢٠٠٠ ١ دينار الى ٣٠٠٠٠ دينار

٥ - من ٣٠٠٠ ١ دينار الى ٤٠٠٠٠ دينار

٦ - من ٤٠٠٠ ١ دينار الى ٥٠٠٠٠ دينار

٧ - من ٥٠٠٠ ١ دينار الى ٧٥٠٠٠ دينار

٨ - من ٧٥٠٠ ١ دينار الى ١٠٠٠٠٠ دينار

هكذا من الأصل

- ٩ - من ١٠٠٠٠ دينار إلى ١٥٠٠٠ دينار ١٧٥ ١٢٥
١٠ - من ١٥٠٠٠ دينار إلى ٢٠٠٠٠ دينار ٢٠٠ ١٥٠
١١ - من ٢٠٠٠٠ دينار إلى ٢٥٠٠٠ دينار ٣٠٠ ٢٠٠
١٢ - من ٢٥٠٠٠ دينار إلى ٣٠٠٠٠ دينار ٣٥٠ ٢٥٠
١٣ - أكثر من مليون ٥٠٠ ٣٥٠
١٤ - يدفع الرسم كاملاً إذا وجد المصنع ومركز
إدارته داخل منطقة البلدية متصلين أو
منفصلين
ب - يدفع (٩٠٪) من الرسم للبلدية التي يقع
المصنع ضمن منطقتها ويدفع (١٠٪) من
الرسم للبلدية التي يقع مركز الإدارة ضمن منطقتها
ج - إذا وجد أكثر من موقع للمصنع الواحد
ضمن منطقة البلدية يدفع رسم إضافي
بنسبة (٢٥٪) من الرسم الأساسي عن كل موقع
جديد رقم (٢)

الاعفاءات من رسوم وتخص المهن

- ١ - البنك المركزي وبنك الائحة الصناعي وبنك الإسكان
ب - المؤسسات الخيرية والعلمية والدينية والأثرية والثقافية والصحية والرياضية ، المسجلة بمقتضى
القوانين المعمول بها في المملكة
ج - سائق المركبات وأصحاب المركبات المعدة للايجار وكتاب الاستعدادات ولا يشمل مكاتب
السفر والنقل على اختلاف أنواعها
د - الأشخاص الذين يحصلون على معاشهم بواسطة جارية اليد أو يتعاطى بعض المهن أو الاعمال
البسيطة في بيوتهم بدون استغلالهم كعمالة أو عمال يد
هـ - جلائع المستخدمين والمستخدمين في المصالح الخاصة وما دونها حقوق الانكحة الشرعية .
و - البناؤون والتجار والحجارون الذين لا يكونون لأخي منهم مكتب ولا عمل لهم فيه .

٥٧	٥٧١	٥٧٢	٥٧٣
٥٧٤	٥٧٥	٥٧٦	٥٧٧
٥٧٨	٥٧٩	٥٨٠	٥٨١

دولة رئيس المجلس

تظهر بك

السيد طاهر حكمت

يقض من قرار اللجنة المالية والإدارية

أما قامت بشطب بعض العبارات وهذا يعني
أما تدخلت بالصياغة وهذا القانون له جوانب
قانونية متعددة ، وفيه إشكالات وفيه تعريفات
لا بد أن تبحث فيه اللجنة القانونية ، وهذا
القانون لا اعتقد أن له صفة الاستعجال ، ولذلك
اترح أن يحال هذا القانون إلى اللجنة القانونية .

دولة رئيس المجلس

علي بك

السيد علي البشير

يا سيدي الواقع هذا القانون ليس له صفة
ضريبة ويتعلق بالسياسة الضريبية الكل مع الدولة
والدولة أيا كانت لها الحق في أن تفرض أية
ضريبة ولها الحق أن تتلاءم وأن تتواءم مع
الظروف التي تمر بها لكي تزيد هذه الضريبة أو
تقصها . ومثل هذا المفهوم يؤكد الروابط
الصبرية بين المواطن والدولة والعلاقة المقدمة
بين المواطن والدولة . فالمواطن يدفع الضريبة
بسطه وسخاء ويدفع أكثر من ذلك ضريبة الدم
والدولة أيضاً تغطي بالضمان الصحي والضمان
الاجتماعي وجميع الضمانات الأخرى من هنا
أحد لهذا القانون هو بالرجوع للأسباب المرجحة
للقانون وسلام المبدأ الفقري الثانية وعجز الفقرة
الواقعية ، أما ترويض المتواضع كما من باب أولئك
أما فإن الأسباب المرجحة أنه لا بد من إيجاد
محفزون أكثر فعالية للبلديات لتعازيل القاصمة

وبقية البلديات لا تعتبر من الفئة الأولى ولا تقدم
أية خدمات فإذا كانت هذه الخدمات خدمات
اجتماعية فالكهرباء مدفوعة أصلاً . أما الغاية
فقد أخذت البلديات تأخذ عنها . لذا اترح
إعادة صياغة الأسباب المرجحة . وأن يوضع
يوضع هناك نص واضح من أنه لا بد من إيجاد
مصادر أخرى للبلديات لكي تكون هذه
البلديات بعيداً من أن تكون من أن تكون عبئاً
على الدولة بل هي الممولة نفسها . وبعض
البلديات تستطيع أن تقرر بمشاريع داخلية في
نفس المدينة بحيث تستعاض عن زيادة الرسوم
على المواطن سيما وأن هذه الرسوم وبسبب
التضارب التي ستفرض على هذا القطاع المعين
سيؤثر منها مباشرة المواطن . يعني بشكل أوضح
أو بالهجة العادية صاحب المهنة الحداد في السط
أو في الكرك أو في غمان أو أي بلدية أخرى
عندما تضيف هنا إلى ضريته ورسومه التي
يدفعها عن مهنته ثلاثة أضعاف أو ضعفين فهو
يضر بها في (٣٠٪) ضعف ويحصلها من القلاح
الذي يسيب باب لزرعته ويقول بأن الدولة
أضافت على رسوم ولذلك ماضيف عليك
(٣٠٪) هذا الأمر لا يحصل لو كانت هناك فعالية
في الرقابة على الأسعار لو كان هناك لا يوجد
جشع في الاسعار . لكن في ظل الجشع وفي
ظل غياب أو ضعف الفعالية في الرقابة ستؤثر
الامور بالاضافة سالتقي مع الإحتياجات في
هذا الموضوع أن أي موضوع ضريبة يجب
أن يبحث تحت باب سياسة الضريبة للدولة
بشكل عام . وما هو مقدار الضريبة التي يدفعها
مواطن أردني في هذا البلد ؟ هل هي وصلت
(٥٠٪) أو (١٠٠٪) ؟ لا تخاف أبداً قطعاً

هكذا من الأهل

أن الدولة وقفت الآن في الخدمات الاجتماعية مع المواطن لكن يجب أن نبحث من باب آخر ما هو القدر أو النسبة التي يدفعها المواطن الأردني لهذا البلد . ولذلك اقترح وأعيد الاقتراح بأن يجب أن تعاد صياغة الأسباب الموجبة وأن تقول للمواطن بأن هذا ليس مقابل للخدمات . وهنا تحضرني أيضاً ومن خلال ممارستي للعمل وأرجو من المجلس الموقر أن يقول ماذا تقدم القويمة لجميع هذه المهن الموجودة فيها من خدمات ماذا تقدم أبواً عانداً ؟ ماذا يقدم مجاس قروي الرجب ماذا تقدم ناعور وصويلح برأسي المتواضع أنها لا تقدم خدمات فعندما نقول لصاحب هذه المهنة أن هذه البلديات تقدم خدمات نكرن خالفنا الحقيقة فيجب أن نكون صريحين في هذه الأسباب الموجبة ونقول أنه لا بد من إيجاد مصادر أخرى ممولة للبلدية ونضعها في هذه الأسباب الموجبة الاقتراح الثاني إذا إتفق على أن هذه الرسوم وليست بالفعل بدل خدمات بل هي إيجاد مصادر فأني أطلب الإبهال لكي يدرس الجدول المرفق والذي هو مهم الذي يرفع نسبة الرسوم فهناك ملاحظة بسيطة نجد أن رفع نسبة بعض المهن لا يتلاءم مع هذه المهنة فقد جاء بشكل وبراءتي المتواضع أنه لا بد من دراسة دقيقة لهذا الجدول المرفق حتى يتواءم مع الغاية المرجوة وشكراً .

دولة رئيس المجلس

السيد أبو بكر

السيد جمال أبو بكر

دولة الرئيس ، نحن نراعي مصلحة المواطن ومصلحة الجوزية أيضاً ، وأن نرفع قيمة رخص

المهن هذه تحصل بمفهومنا من المواطن وليس من صاحب المهنة وذلك بارتفاع الاسعار على المواطن فإذا وصل الى خزينة الدولة (١٠٪) مثلاً فهي مأخوذة من البلديات بأضعاف هذا المقدار . لذا فأني لا اجد ما يخدم مصلحة المواطن بزيادة هذه الضريبة وأما هو عبثاً على كاهله .

دولة رئيس المجلس

السيد حماد المعايطة



السيد حماد المعايطة

دولة الرئيس ، على ضوء ما قامت به الحكومة الرشيدة هذا العام من زيادة المخصصات البلديات والمجالس القروية من رسوم المحروقات والنقل على الطرق بقصد زيادة الخدمات وزيادة فعاليتها ضمن حدود البلدية ونظراً لوجود قانون خاص يتبنى فيه

زدادت بنسبة عشرة اضعاف منذ سنة ١٩٧٢ لحد الان . ولذلك نرجو حتى في الاسباب الموجبة حينما تقدم ان تتريخى الدقة في الارقام .

دولة رئيس المجلس

دكتور عضوب الزين



الدكتور محمد عضوب الزين

عفواً دولة الرئيس . لقناعتي لبعض ما جاء في الاسباب المرجية لهذا القانون . ولعرفتي كخادم للناس في وزارة البلديات لفترة معينة . المسؤول يقع بين تارين . نأر المواطن الذي في البلدية . رين نأر وزير المالية . للناك انما جاء في القانون ببعض بنوده وليس في كلها يحقق ما جاء في قول جلالة الحسين في مؤتمر رؤساء البلديات في العام الماضي عندما قال انه يجب ان يكون مجتمعنا مجتمعاً منتجاً وليس مستهلكاً . ولكن عند دراسة هذا القانون أرى اجحافاً في كثير من بنوده وعلى سبيل المثال ، انه لا تقارن بلدية الرمثا التي تأخذ من الحجاج (٦٠) ألف دينار سنوياً وكذلك بلدية معان

أمانة العاصمة رسومها يبعد عن قانون البلديات ورسومها فأني اقترح اعادة مشروع القانون للجنة المالية للنظر باعادة دراسة القانون ومراعاة مصلحة المواطن ومصلحة البلدية . لان صاحب المهنة عندما تفرض عليه ضريبة زيادة فيستوفيهما رأساً من المستهلك وتعود على المواطن . فأرجو ان يعاد القانون للجنة المالية لاعادة دراسته .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك

السيد طاهر حكمت

قد يباح للتاجر ان يطالب بزيادة سعر ما يتقاضاه من سلعة اذا كانت كلفة هذه السلعة قد زادت . لان العملية عملية تجارة وبيع أما بالنسبة للدولة اي دولة فأني أرى بأنها ان تعامل مواطنها معاملة الساعي الى الربح او معاملة الريح والخسارة الاصل في الدولة ان تقدم خدمة الى مواطنها سواء كانت هذه الخدمة ذات مردود مالي ام لم تكن ، ولذلك فأني ارجو ان ابدي تحفظي الشديد من الاتجاه الذي بدأ يسود في الايام الاخيرة وهو اتجاه لرفع الرسوم والضرائب بحجة ارتفاع الكلفة . هذه الحجة هي حجة غير مقبولة على صعيد الدولة وليست مقبولة من الدولة . وأشار الأستاذ علي البشير في ان اي محاولة لرفع الرسوم يجب ان يكون تبريرها البحث عن مصادر مالية اخرى جديدة وليس المبرر ان الاسعار ارتفعت او ان الكلفة ارتفعت . كما اسجل ايضاً تحفظ شديد على النسبة التي وردت في الاسباب المرجية من ان كلفة الخدمات قد ارتفعت الى عشرة اضعاف . ان القانون الذي يراد تعديله وضع سنة ١٩٧٢ ولا اعتقد ان هنالك اي جهة مالية توافق على أن كلفة الخدمات قد

هكذا من الأهل

لموقعها في هذا المكان اذا قورنت ببلدية الطفيلة وهي قريبة من ذلك المكان. لذلك أرى اجحافاً من حيث التوزيع على بعض الفئات خاصة ما يسمى بمراكز الالوية هذه نقطة . النقطة الثانية انه لا تقارن البلديات التي عددها (٨٩) في امانة العاصمة التي تزيد نسبة المحروقات التي تأخذها من الدولة بكمية تساوي المحروقات التي تأخذها البلديات وهي (٨٩) بالإضافة الى عدد السكان الموجودين في امانة العاصمة اذا قورنت في البلديات والمجالس القروية في الاماكن الاخرى . ثالثاً اني أؤيد بعض الاخوان الذين تكلموا بأن صاحب المهنة سوف يأخذها من جيب المستهلك .

دولة رئيس المجلس

سليمان باشا .

السيد سليمان ارتميه

دولة الرئيس في الحقيقة إذا قسنا الأرقام الموجودة هنا ولولا جشع أصحاب هذه المهن ففي الواقع ليست أرقام عالية هذه الأرقام في نفس الوقت لا تغطي نفقات البلديات ، فإذا نظرنا الى بلديات جانبية تغطي خدماتها أمانة العاصمة، وهي موجود بلديات ومجالس بلدية لها وهي لم تقدم خدمات للمواطنين فعلى أي أساس نضع هذه الزيادات لها فأنا في الواقع مع الاخ طاهر ومع الاخ علي البشير بأنه لا يجوز أن نضع هذا سبب موجب أنه الخدمات زادت عشرة أضعاف عما كانت عليه في السابق .

بدليل الخدمات التي تقدم الكهرباء ندفع أجورها الماء ندفع أجورها ، شرفية الطريق ندفع أجورها العيادات الصحية، التلفزيونات التي تقدمها

وزارة المواصلات ما هي الخدمات التي تقدمها البلدية وخصوصاً بلديات الدرجة الثالثة والرابعة للمواطنين ؟ ما هي الخدمات التي تقدمها . هنا في عمان وللأسف عمان صارت طبقتين الطبقة الغربية لها خدمات معينة و عمان الشرقية لها خدمات كبقية القرى .

دولة رئيس المجلس

شفيق زوايده

السيد شفيق زوايده

سيدي الفكرة من وضع هذا القانون هو المساواة بين كل المواطنين في البلد . فأنا اختلف الاخوان الذين يقولون ان الرسوم هذه تنعكس على اسعار البضائع والمستهلكات التي تحدث في اي بلد ثانية عدا عمان لان نفس التاجر او المتقاعد او صاحب العمل يدفع هذه الضريبة ويدفعها على اضعاف قد تصل الى ثلاثة اضعاف ، ويبيع السلعة بنفس السعر الذي يبيعها فيه مواطن في مادبا او في الكرك او في الطفيلة او الرمثا . فنحن لا يجوز ان نقول ماذا قدمت لنا البلدية بل يجب ان نقول ماذا قدمنا نحن للبلدية قبل ان نطلب من البلدية ان تقدم لنا خدمات فأنا اختلف الشباب الذين قالوا ماذا تقدم البلديات لانه لازم تقدم للبلدية ويعدين نطالب البلدية ان تقدم لنا . كذلك في شغلة موجودة هنا ، في ان اي مواطن له مصلحة في عمان يدفع رسوم ، مثلاً متعهد درجة اول يدفع رخصة في عمان (١٠٠) دينار بينما في اي بلدية ثانية يدفع (٢٠٠) دينار ويحق له الاشتراك في اي عطاء . فإذا قارنا هذه الرسوم التي تستوفي في البلديات مع عمان فتكون من (١) الى (٣) ان لم تكن (١) الى (٤) ويتساوى دافع هذه الرسوم مع اي واحد ، في عمان .



دولة رئيس المجلس

جودت بك .

السيد جودت السبول

دولة الرئيس ، واضح ان البلديات اخذت تعاني من عجز في مواردها . وان هذا العجز لم يعد يتفق مع الخدمات التي تطالب بها . ولكن من باب آخر واولى يجب ان لا نسرف في ارهاق المواطن في المزيد من الرسوم والضرائب التي تفرض ، لاننا لو نظرنا الى مجموع ما يدفعه المواطن من ضرائب ورسوم في ضوء ما اوضحته الرملة قبل قليل نجد ان كاهله مرهق بهذه الضرائب والرسوم ، لابد من زيادة هذه الرسوم التي تجني لحساب البلديات ، ولكن يجب ان لا يغالي بذلك ، وان يعاد النظر كما اقترح الزميل السيد علي البشير والزميل الاستاذ

طاهر في الجدول المرفق بمشروع القانون . وان نعطي مزيداً من الوقت لدراسته لكي تستكمل الصورة بوصوح وعدالة .

دولة رئيس المجلس

علي بك

السيد علي البشير

سيدي بالنسبة لما قاله الاخ شفيق . هذا القانون يخص المدن التي هي خارج عمان ولنا هنا في بحث موضوع عمان . ولكن أنا أقول ويعرف الاخ شفيق أنه في مادبا عندما يأتي -يساوي الباب والشبابيك- في اللغة البلدية - تؤثر على ابن بني حميده الذي بالفعل يده يبي غرفة إله في جبل بني حميده . لأنه يأتي على الحداد في مادبا ويضيف عليه السعر الزائد في ظل كما قلنا الجشع وضعف الرقابة . وأنا اختلف الاخ شفيق حتى في عمان نفسها يختلف السعر على الصنف الواحد بين جبل وجبل ويقول لنا التاجر انا ادفع اجره أكبر .

دولة رئيس المجلس

ست انعام

السيدة انعام المقي

دولة الرئيس أنا أود أن اتكلم في موضوع له علاقة بما بما يجري من نقاش الآن من ناحية تربوية وثقافية . لا بد لنا مع هذا الاتجاه السائر الآن اعادة النظر في القوانين بالنسبة للضرائب والدخل للحكومة . أن ننظر الى المواطن واتجاهاته نحو دفع الضريبة التي لاكن لم نعتد عليها بشكل واقعي وسليم . وأرى الآن مع هذا الاتجاه السائد

هكذا من الأهل

لا بد من دراسة الموضوع دراسة سليمة من زاوية ما يجب أن يدخل للحكومة من دخل وكيف تقوم بالتوعية والتربية الصحيحة للمواطن في هذا البلد لأنه كما ذكر بعض الاخوان اذا البلدية يدها تقدم خدمات فالمواطن يجب أن يسهم في مساعدة البلدية لتأدية الخدمات والعكس قائم وعلى هذا الأساس نحن لا نشترط في الطلب من المواطن بدفع مالا طاقة له بهولانغفيه من مساهمته الفعالة في مساعدة الدولة او البلدية او الجهة المعنية في تقديم الخدمات فلا بد للجهات المعنية في التربية والتثقيف ان تنظر الى هذا الموضوع بنظرة جديده .

دولة رئيس المجلس

شكراً .

الحقيقة أود أن اذكر الاخوان أن هناك قانون رسوم رخص المهن في عمان مصنف وبالنسبة التي تعرضها الحكومة. الحكومة تقدمت بالنسبة لمساعدة البلديات الاخرى بما يحفظ حق المواطن ووضعه والبلدية فتريد أن تكون الواقع رتوازن حقيقة بالمقارنة ، ما هو المطلوب من أي مواطن اتجاه مدينته أو قريته أو بيته وهل ما هو مطبق في عمان من الانصاف ان نقله بشكل او بآخر الى بقية المدن لتعالج بعض الجوانب منها أو يبقى هكذا يعني لا بد من أن أي عضو لديه أي رأي مدعوماً بالرقم من ان هذه الفئة عالية ومطبقة في عمان بحيث أريد تطبيقها حتى نستطيع ان نسير بهذا الامر . وطبيعي القانون لا ينتهي اليوم وهي مقدمة ليحتم وهو الآن امام المجلس طبعاً اللجنة المالية المختصة بمحتمه

دولة رئيس المجلس

علي البشير .

السيد علي البشير

نحن نحترم رأي الحاج ، ولكن يظهر ن حديثه منصب على عمان ، ونحن لدينا حوالي

(٨٩) بلدية منها (٥) بلديات مراكز محافظات اربد ، عمان الكرك ، معان السلط وتانسى الزرقاء ثم مادبا ، بقية البلديات يعرف معالي وزير البلديات ما هو وضعها ، في نقطة آثارها الحاج ، أنا قلت الحداد على سبيل المثال ولم اذكره على سبيل الجدول الذي وافقت عليه اللجنة المالية فإذا كان الحاج يعتقد ان مبلغ (٥) دنانير على الحداد هي صحيح ليست كثيراً لكن الحداد اذا ضرب (٥) في (١٠) يصبح (٥٠) وهذا كثير على ابن القرية وكثير من أبناء القرى لا يستطيع ان يدفع (٥٠) دينار . دولة رئيس المجلس

الاستاذ جمعه حماد

السيد جمعه حماد

دولة الرئيس ، أنا أحب أولاً ان اسجل أن هذا القانون وصل الى متأخر ثانياً والملاحظة العايرة على هذا القانون ان الزيادات صارت مضاعفة صارت أضعاف بدون نسبة . هذا الموضوع يده نظر، طبعاً التضخم موجود والناس يجسروا فيه ، فأنا اقترح تأجيل النظر حتى نقرأه ونطالعه ونرى أثره على المواطنين واقترح أن لرجل النظر فيه .

دولة رئيس المجلس

القانون سيبقي أمام المجلس والمجلس مدعو ليبيدي ملاحظاته ويعيش الأرقام مع هذه الأرقام وقانون عمان وما لديه هو لنصل إلى أشياء وصيغ مشتركة محافظة على البلد وعلى البلديات .

الاستاذ جمعه

السيد جمعه حماد

دولة الرئيس اذا سمحت . نحن نشكو من ان عمان بالخدمات المتوفرة فيها صارت تمتص يعني الاردن بصير عمان . فنحن لا نهيج الناس من الريف يعني يجب ان نراعي هذه الجهة .

دولة رئيس المجلس

دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء

الواقع شكراً للاخوان على ما ابدوه من ملاحظات على الاسباب المرجحة . طبعاً أي شخص يرى الاسباب الموجبة بهذا الشكل يبدي هذه الملاحظات . الواقع الاسباب الموجبة فيها خطأ هي ليست ثلاثة اضعاف . يظهر انه وضعت الاسباب الموجبة قبل التعديلات على الجداول ، عندما وضع الجدول في السابق كانت ثلاثة اضعاف ثم عدل الجدول ولم يبقى شيء اسمه ثلاثة اضعاف . النسب الزائدة بعضها بقي كما هي وفي بعض النسب زادت (٢٠٪) في بعض النسب زادت (٥٠٪) وهي قليلة جداً اذا اخذنا البلديات كلها ماذا تجبي خارج امانة العاصمة فهو رقم جداً بسيط (٩٥) الف دينار . كل البلديات في المملكة تجبي فقط و(٩٪) من عمان . عمان تجبي (٦٧٠) الف دينار . لم تؤخذ نسب عمان كما هي . في الجدول السابق حاولنا ان نأخذ نسب . ولكن اللجنة عندما درست هذا القانون وجدت فوارق ، لذلك النسب اتزلت بشكل عادل جداً . مع وزير البلديات مقارنة ماذا كان في القانون القديم

هكذا من الأهل

بقي على ما هو عليه أو ان النسبة زادت أو نقصت كثير من النسب انزلت عما كانت عليه في السابق لكن اردنا ان يكون في عدالة في الموضوع . اما اذا اردنا ان نرجع للموضوع العام في البلديات لاشك ان الخدمات أصبحت اقل مما كان سابقاً . لو أخذت مثلاً جرش . قلت الخدمات في جرش علماً انه ما في طبيب الا يكتب (رشيته) فعندما يدفع مبلغ ١٠-١٥ دينار ليست كثيرة سأقول عن مثال واحد هو النطفة . كان في جرش سنة ١٩٤٥ ثلاثة الان (٤٠) شخص . طبعاً هذا القانون هو للبلديات وليس للمخزينة هذه امانات تجبى للبلديات مباشرة . اذا بدنا خدمات حقيقية من بلدياتنا لنا حتى ان نشككي . ولكن خلينا نعرف ما هو سبب الشكوى . سبب الشكوى لا يوجد وارد للبلديات ولا تستطيع بالفعل الدولة كل سنة ان تقول خلني يا بلديات ... اخوان كثير يطالبوا ومنهم اخوان من المجلس الوطني يطالبوا بدعم للبلديات ومعلمهم من السلط من اعضاء المجلس وخارج اعضاء المجلس يطالبوا بمليونين دينار للمجاري . كيف يمكن لبلدية السلطان تسدد ديون بمبلغ مليونين دينار للمجاري ؟ هل تستطيع الحكومة ان تعمل مجاري في المملكة تصل لحد الان الى (٣٥) مليون دينار؟ هذا متروك للمجلس اولا واخيراً . هل تريدوا للبلديات ان تقدم ، ان تعطي خدمات للمواطنين ام تبقى كما هي ؟ علماً انه في عدالة توزيع في الضريبة .

دولة رئيس المجلس

شكراً دولة الرئيس

معالي ابرهشام

السيد احمد الطراونة

ثلاث نقاط امامنا في هذا القانون . النقطة

الاولى : هل القانون كقانون مقبول ام لا ؟ النقطة الثانية ان تقرر احكام هذا القانون . النقطة الثالثة هي الرسوم المبينة في الجداول الملحق بهذا القانون تقدير ان القانون كقانون مقبول واحكامه لم اتحدث فيها وليست هي مجال الخلاف انما جاء مجال الخلاف حول الرسوم . يعني جئنا الى القانون من آخره . فانا ارى اولاً عندما يقبل المجلس القانون ان نبحث احكامه وعندما نصل الى جدول الرسوم ان يجري النقاش حول هذه الرسوم ان كانت قليلة ام كثيرة ويجري فيها الاتفاق مع الحكومة حول مقدار هذه الرسوم . اما ان نصل الى الرسوم دون ان نبحث احكام القانون او قبول القانون نكون قد استبقنا الحوادث . لذلك اقترح ان نرى او ننظر في احكام القانون ونقر ما نقره ونبدل او نغير ما نغير منها ثم نأتي الى الرسوم وعندها نبحث .

دولة رئيس المجلس

علي البشير

السيد علي البشير

أؤيد أبو هشام ولكن المتطلع إلى العشرين مادة لها علاقة رئيسية ومباشرة في الجدول فعندما نقر هذه النصوص كأننا نقر بعض بنود الجدول بالنسبة للرسوم وبالنسبة لما تفضل به دولة الرئيس فأنا في الواقع مع دولة الرئيس لايجاد أي موارد لهذه البلديات ولكن لا بد من مهلة لهذا المجلس وهذا الاقتراح الان مطروح لكي يقارن بين الرسوم السابقة التي اوضحها دولة الرئيس والموجودة مع وزير البلديات وهي في القانون السابق لعام ١٩٧٨ وبين ما صار

هذا القانون وعلى ضوء الملاحظات التي أبدتها الاخوة اقترح أن يصوت على موضوع تأجيل البحث في هذا القانون للجلسة القادمة للدراسة الجداول والمواد .

دولة رئيس المجلس

الجلسة ستفرغ الآن ويبقى فروع القانون

على الجداول

الاستاذ محمود

السيد محمود الشريف

عليه من زيادة في هذا القانون بالاضافة الى ان ان الاسباب الموجبة كما قلنا وكما اوضح دولة الرئيس بأنه صار فيها خطأ أنها زيادة كثيرة جداً فنحن مع دعم البلديات . والبلديات بلا شك هي بالفعل من الشعب والى الشعب والمواطن ولكننا ضد زيادة الرسوم بشكل لا يتلاءم مع تحقيق غاية البلدية ومع العبء الذي سيكلفه المواطن .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ جمعه .

السيد جمعه حماد

شكراً دولة الرئيس ، أولاً تعليقاً على كلمة دولة الرئيس كما قال الاخوان ان الكهرباء يدفعها المواطن مباشرة وكذلك التلفزيون والخدمات الاخرى وكذلك أنصو المجاري التي أشار إليها دولة الرئيس فلها تدفع أيضاً مباشرة أيضاً كصديق هامشي على موضوع الطبيب . الطبيب الآن لا يعيش الى معان كأننا يحكموا عليه بالنفي الواقع يبدأ في ان الاطباء الذين يخرجون الى القرى يعطوهم علاوات مش يدفعوهم ضرائب كيف يمكن ان نقنع المواطن ان يبقى في قريته اذا كان شايف الحالة في عمان أفضل .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ طاهر حكمت

السيد طاهر حكمت

على ضوء الايضاح الذي ادلى به دولة الرئيس والذي أزال الكثير من تشنجاتنا إزاء

في ردود اعضاء المجلس الموقر على بيان الحكومة كما أذكر سمعنا مئات إن لم يكن آلاف الطلبات لتقديم خدمات للقرى في المملكة ولست أدري بكل تواضع كيف يمكن تفيد هذه الخدمات ما لم يستوعب اعضاء المجلس الحاجة الى نظرة موضوعية لموازنات البلديات كلنا يعرف ظروف هذا البلد والتزاماته في التنمية والتزاماته القومية وبالتالي لا ينبغي ان نحمل خزينة الدولة بعض المتطلبات التي ينبغي ان يحملها المواطن اريد ان أضيف أيضاً الى جانب هذه الملاحظات ان هناك حساسية شديدة لدى المواطنين إزاء اي زيادة في الرسوم أو الضرائب وكلنا ندرك الى أي مدى تعرض هذا المجلس بالذات للنقد الشديد بل للغضب بل للتجريح لمجاراته طلب الحكومة بزيادة رسوم الجوازات ، وبغض النظر عن كل المبررات المعقولة والحجيات التي قدمت لتبرير زيادة الرسوم على هذا القانون فأقرار الزيادة ستعرض المجلس أيضاً الى حملة تجريح . نحن لا نخشى حملة التجريح ولا ننبغي ان نخشاهم اذا كنا

هكذا من الأهل

مقتنعين أن هناك مبررات معقولة في الزيادة
وانتصروا بكل تواضع أن هناك فجوة بين المجلس
والرأي العام من ناحية وفجوة بين السلطة أو
الحكومة والرأي العام من ناحية أخرى ،

دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء

الواقع القانون هذا ما جاء بشكل مغلق
من الحكومة هذا القانون هو من عدة أشهر
تحت البحث وكان هناك اجتماع مع وزارة
الصناعة والتجارة والغرفة الصناعية والتجارية
وجميع المناطق والمؤسسات ورؤساء البلديات
حتى وضعت هذه الصيغة ، لأن الموضوع يتعلق
بالبلديات ، ولذلك أخذ رأي الجميع فيه ،
البلديات غرف تجارية وصناعية كلها اشتركت
النقطة الثانية اللجنة المالية أخذت دراسات طويلة
وأقرته ونحن على أبواب سنة ماله ولكن
أرجو أن يأخذ هذا القانون صفة الاستعجال
حتى ينتج السنة المالية . كلنا مسؤولين ونحن في
موقع الأمانة ، عندما قدمنا قانون الجوازات
قدمناه عن قناعة ، عندما صوت عليه المجلس
صوت عليه بقناعة ، بالنسبة لنا أشرفنا بشكل
مفصل على القانون مثل قانون الضمان الاجتماعي

دولة رئيس المجلس

شكراً .

أبو هشام

السيد أحمد الطراونة

هذا النقاش الذي دار في المجلس لا يجوز
أن يدور إلا في حالة واحدة عندما يكون هناك
البحث بقبول القانون أو عدم قبوله ، وحيث
القانون من حيث المبدأ مقبول ، فأرجو
أن نبدأ بالقانون بأحكام القانون مادة مادة لما

يراه المجلس يقره وما لا يراه يرده ، وعندما
نصل إلى الرسوم نفس الموضوع أما هذا الجدل
الذي جرى لا يكون إلا في حالة قبول أو رفض
القانون .
دولة رئيس المجلس

معالي الاخ هذا الجدل لن يضر ففيه
توضيح لجوانب مختلفة لهذا الموضوع الهام
وباعتقادي تصور المجلس الآن اختلفت عن
بداية النقاش .

الاستاذ جودت

السيد جودت السبول

اعتقد ان الصورة الآن اختلفت بعد
التوضيح الذي أدلى فيه دولة الرئيس ، وان
النقاش لم يكن ليذهب الى هذا المدى لو أن
المجلس كان في الصورة قبل ذلك ، ولذلك
فأنا أؤيد اقتراح الاخ ابو هشام واقترح أن
يعاد الى مناقشة مشروع القانون بنداً بنداً .

دولة رئيس المجلس

الموضوع انتهى وهذا القانون سيكون
موضوع جلسة قادمة وأرجو من الحكومة ان
تكون مهياً لأي توضيح آخر يطلبه المجلس
في موضوع النسب وسنبداً بدراسة القانون مادة
مادة .

دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء

الواقع لا مانع من أن يؤجل الى الجلسة
القادمة ولكن كما تفضل الاخوان إنه ليس

من المنطق أنه عندما يصل القانون لأي أخ من
الاخوان قبل ساعات يستطيع ان يدرسه لي
وجه إلى دولة رئيس المجلس بأن يوجه الأمانة
بإصدار القوانين في مواعيدها هذا القانون مرسل
في ١٩٧٨/١٠/١ والاخوان يقولون أنه وصل
متأخراً .

دولة رئيس المجلس

أبو عصام

السيد المقرر

يا سيدي القانون وصل إلينا قبل اسبوعين
أو ثلاثة أسابيع أما قرار اللجنة فكان متأخراً .

دولة رئيس المجلس

لأن اللجنة لم تفرغ إلا قبل يوم واحد

سليمان باشا .

السيد سليمان اريتمه

نقطة حول بحث الاستاذ محمود الشريف
لا شك إنه صار في تجريح على موضوع
الجوازات . فنحن لا نخشى موضوع التجريح
حول القانون طالما إنه انتهى نحن نتكلم من
موقع المسؤولية وتقديرنا لاحتياجات البلد .
ولا نتأثر كثيراً بما يقال في الشارع . لو كان
كثير من الاخوان الموجودين في الشارع معنا
في هذه الجلسة وسمعوا البيانات في موضوع
الجوازات والتي لازم في شغله واحده ملازم
تكون وهي إعفاء الطالب من هذا الموضوع
من هذا الموضوع ، أما البقية فلا يتأثروا فيه .

هكذا من المصلح